

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

إعداد

أ.د/ رمضان عبد الحميد الميهي
استاذ المحاسبة المتفرغ
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

الباحث / سامح سالم عوض سالم
مدرس مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة
جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

استهدف البحث قياس اثر تطبيق معيار عقود التأمين IFRS 17 على الأداء المالي لشركات تأمين الممتلكات والمسئوليات المصرية، ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على ثلاثة من شركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات وهي شركة مصر للتأمين باعتبارها أكبر الشركات العاملة في مجال الممتلكات والمسئوليات في السوق المصري وهي مملوكة للحكومة بشكل كامل، وشركتي المهندس للتأمين والدلتا للتأمين باعتبارهم شركتي التأمين الوحيدتين المدرجتين في البورصة المصرية، وذلك من خلال تطبيق معالجات معيار IFRS17 على بيانات القوائم والتقارير المالية واحتساب المؤشرات المالية قبل وبعد التطبيق للتعرف على التغيرات في تلك المؤشرات بعد تطبيق المعيار، وفي هذا السياق استخدم الباحث الأسلوب الاحصائي t-test لقياس الفروق بين متوسطات المؤشرات المالية قبل وبعد التطبيق، ثم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المجمع Pooled Regression Analysis لتحديد تأثير المعيار على الأداء المالي بشركات التأمين محل الدراسة. وخلصت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار على مؤشرات الربحية ومؤشرات الملاءة في شركات التأمين، كما أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى أنه على الرغم من تأثير المعيار على مؤشرات السيولة والنشاط إلا أنه تأثير غير دال احصائياً. وهذا ما يفسره تأثير المعيار بشكل جوهري وأساسي على الأرباح الخاصة بشركات التأمين بسبب استحداث المعيار لمكون هامش الخدمة التعاقدية (CSM) والذي يمثل نسبة التغطية التأمينية المقدمة خلال فترة التقرير المالي واعتبار التغطية المتبقية من عقود التأمين التزامات مرحلة للفترات التالية، الامر الذي يفسر تأثير المعيار بشكل جوهري على التزامات شركات التأمين ومن ثم مؤشرات الملاءة المالية.

Abstract:

The research aimed to measure the impact of applying IFRS 17 insurance contracts standard on the financial performance of Egyptian property and liability insurance companies. To achieve the goal of the research, the researcher conducted an applied study on three of the property and liability insurance companies by applying the requirements of IFRS17 on the financial statements and reports data. Then calculating the financial indicators before and after the application of IFRS17 to identify the changes in those indicators after the application of the standard. In this context, the researcher used the t-test statistical method to measure the differences between the Means of the financial indicators before and after the application, and then used the pooled linear regression analysis to determine the impact of the standard on the financial performance of the insurance companies being studied.

The applied study concluded that there is a significant negative impact of applying the standard on profitability and solvency indicators in insurance companies, and the results of the regression analysis indicated that despite the impact of the standard on liquidity and activity indicators, it is not a statistically significant effect. This is explained by the impact of the standard significantly on the profits of insurance companies due to the introduction of the standard for the component of the Contractual Service Margin

(CSM), which represents the percentage of insurance coverage provided during the financial reporting period and considering the remaining coverage of insurance contracts as transferred liabilities for the following periods, which explains the impact of the standard in a Significant way on the liabilities of insurance companies and then solvency indicators.

أولاً: الإطار العام للبحث:

١- مقدمة البحث:

تتسم بيئة الأعمال العالمية بالمخاطرة وظروف عدم التأكد في ضوء الصراع التكنولوجي والمعلوماتي بين الشركات على مستوى العالم، ومن ثم تمارس صناعة التأمين دوراً بالغ الأهمية في نقل أعباء هذه المخاطر والحفاظ على الثبات المالي للشركات والأسواق العالمية، حيث تعد شركات التأمين من أهم المستثمرين في الأسواق المالية بما تزخره من الأموال الناتجة عن أقساط التأمين فضلاً عن الاتصال الوثيق مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما يسهم قطاع التأمين في استقرار المراكز المالية للأفراد والشركات عن طريق تأمين الاخطار الخاصة بهم (Njegomir, Rihter, 2016)، وعلى الصعيد المحلي يحقق قطاع التأمين معدلات نمو متزايدة في إطار اتجاه الحكومة لتحقيق الشمول المالي ودمج كافة القطاعات في خطة التنمية المستدامة، حيث بلغت صافي استثمارات شركات التأمين ٨٦ مليار جنية بمعدل نمو ٤٣٪ عام ٢٠١٧، مقارنة بصافي استثمارات ٦٠ مليار جنية بمعدل نمو ٢٠٪ عام ٢٠١٦ (هيئة الرقابة المالية، ٢٠١٨).

وفي هذا السياق يسهم أداء شركات التأمين في تعزيز القيمة السوقية للشركات الفردية وكافة المؤسسات العاملة في الدولة في أنشطة تقديم الخدمات أو الأنشطة الصناعية على حد سواء، الامر الذي ينعكس على الاقتصاد الكلي للدولة، وفي هذا السياق يعد الاداء المالي لشركات التأمين أمراً بالغ الأهمية لأصحاب المصالح مثل صانعي السياسات وحملة الاسهم ووسطاء التأمين وكافة الاطراف ذات العلاقة (Sharma, A., et.al, 2020).

وفي إطار سعي الجهات التنظيمية لتلافي المشكلات التي أثارها المعيار IFRS4 ومواكبة التطورات في سوق التأمين أصدرت لجنة معايير المحاسبة معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين"، وهو بمثابة المرحلة الثانية للمعيار السابق والذي يستهدف القضاء على الصعوبات والتحديات التي واجهت تطبيق متطلبات معيار IFRS4، حيث أدخل المعيار تغييرات غير مسبوقه على نمط العرض التقليدي الذي يتبناه معيار المحاسبة الدولي رقم (١) سواء على قائمة المركز المالي أو الدخل الشامل الآخر، ويبدأ التطبيق الفعلي للمعيار من العام ٢٠٢٣، وذلك بعد فترة التطبيق الاختياري التي حددتها لجنة المعايير وهي بمثابة تمهيد لتطبيق المعيار (سلامة، ٢٠١٧؛ KPMG, 2018).

٢- مشكلة البحث:

أدى قصور معيار التقرير المالي الدولي IFRS4 ونظيره المصري رقم ٣٧ "عقود التأمين" في التغلب على مشكلات القياس والافصاح عن عقود التأمين، الى انعكاس هذه التحديات على مؤشرات الاداء المالي في شركات التأمين من حيث معدلات الملاءة المالية ومعدلات المطالبات والتكاليف العامة ومعدلات أداء المبيعات، ومن ثم صعوبة تقييم أداء شركات التأمين من قبل المستثمرين وحملة الوثائق بهدف اتخاذ القرارات الاستثمارية والتأمينية على حد سواء.

وفي سبيل معالجة مشكلات معيار IFRS4 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار IFRS17 "عقود التأمين"، والذي يعد مرحلة ثانية من المعيار السابق، ويمثل هذا المعيار تغييراً جوهرياً في الإطار المحاسبي لعقود التأمين لما يتضمنه من مستحدثات في طرق القياس وتعديلات على عناصر الإفصاح من شأنها أن تغير طرق وسياسات المحاسبة عن عقود التأمين والتأثير على كافة مؤشرات الأداء لشركات التأمين، حيث هدف المعيار إلى توحيد السياسات المحاسبية لنشاط التأمين وفصله عن الخدمات الأخرى التي تقدمها شركات التأمين وذلك بهدف تحسين قابلية القوائم والتقارير المالية للشركات العاملة في أنشطة التأمين للمقارنة، كما يتضمن المعيار قياس التزامات العقود بالقيمة الحالية مع الأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود عند قياس الالتزامات، فضلاً عن قياس الأرباح الحالية والمستقبلية المتولدة من عقود التأمين وتقديم معلومات أكثر دقة وملائمة عن ربحية الشركات من عقود التأمين.

وفي ضوء ما سبق تتجسد مشكلة الدراسة في عرض وتحليل نماذج القياس لعقود التأمين، ومدى تأثيرها على مؤشرات تقييم الاداء المالي لشركات التأمين المصرية في ظل التطبيق المرتقب لمعيار IFRS17، ومن ثم يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

١/٢- ما هي محددات قياس عقود التأمين في ضوء معيار IFRS17؟

٢/٢- إلى أي مدى يؤثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين؟

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام من للبحث في دراسة أثر تطبيق معيار IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي المستخدمة في شركات التأمين المصرية، ويمكن تحقيق الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية:
١/٣- دراسة وتحليل دور معيار IFRS17 في تطوير المحاسبة عن عقود التأمين في شركات التأمين المصرية.
٢/٣- دراسة وتقييم الآثار المحتملة لمعيار IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي في شركات التأمين المصرية.

٤- أهمية البحث:

في سياق اهتمام الباحثين والأكاديميين وتوالي الأحداث المهنية والمعايير المحاسبية التي ترتبط بعقود التأمين تتجسد أهمية الدراسة فيما يلي:

١/٤- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث في حداثة معيار IFRS17، إذ أن المعيار لا يزال في مرحلة الاعداد للتطبيق ويصبح تطبيقه إلزامياً بداية من عام ٢٠٢٣، وهو ما أدى إلى ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة وخاصة العربية التي تناولت آليات قياس عقود التأمين في ضوء معيار IFRS17 وتأثيرها على عملية تقييم الأداء المالي لشركات التأمين خاصة في البيئة المصرية. علاوة على ما سبق فإن أهمية البحث تتجلى في اهتمام الأكاديميين والجهات البحثية بالنتائج المحتملة لتطبيق معيار IFRS17 على المستوى الدولي والمحلي وذلك في إطار عدم الاستقرار الذي يشهده قطاع التأمين في معالجة عقود التأمين والافصاح عنها وانعكاس ذلك على الأداء المالي لشركات التأمين.

٢/٤- الأهمية العملية:

- يوفر البحث دليلاً تطبيقياً للشركات عن مدى تأثير تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي في شركات التأمين المصرية.
- يساعد البحث شركات التأمين في تقييم الآثار المحتملة لتطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي بشكل مسبق الأمر الذي يساهم في الحد من مخاوف شركات التأمين من التحول للمعيار.
- يساهم البحث في تحفيز الجهات الرقابية والتنظيمية خاصة (الهيئة العامة للرقابة المالية) لحث شركات التأمين على تطوير مؤشرات تقييم أدائها المالي وفقاً لمتطلبات معيار IFRS17.

٥- فروض البحث:

في ضوء عرض مشكلة البحث وسعيًا نحو تحقيق أهدافه يمكن صياغة الفرض الرئيسي للبحث على النحو التالي "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمتطلبات قياس عقود التأمين في ظل معيار IFRS 17 على مؤشرات الأداء المالي (السيولة - الربحية - النشاط - الملاءة) بشركات التأمين المصرية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث:

١- القياس المحاسبي لعقود التأمين في ضوء معيار التقرير المالي الدولي IFRS17.

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية عام ٢٠٢٣ كبدية لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS 17 في شركات التأمين، ومن ثم لم تتضح آثار تطبيق المعيار للعديد من الجهات والأطراف في صناعة التأمين بعد، ومن ثم فإن آثار المعيار على البيانات المالية لشركات التأمين وتحقيق أهدافه مثل تجانس الأرباح مازالت مجهولة حتى الان. والجدير بالذكر أن معيار IFRS 17 حدد مبادئ عامة لعملية القياس المحاسبي لعقود التأمين من حيث النماذج المستخدمة وعناصرها ولكن لم يحدد أو يفرض طرق معينة لحساب عناصر نموذج القياس وبالتالي فقد وضع الخطوط الإرشادية لعملية القياس مع ترك الحرية للشركات في تحديد الممارسات الداخلية لعملية القياس في العديد من الجوانب وبالتالي فإنه من الضروري تحديد الممارسات التي تتوافق مع المعيار وتمكن من تحقيق الأهداف. وقدم المعيار ثلاثة طرق (نماذج) لقياس وتقييم عقود التأمين مع إرشادات وشروط استخدام كل نموذج كما يلي:

✓ نهج اللبانات (BBA).

✓ نهج تخصيص الأقساط (PAA).

✓ نهج الرسوم المتغيرة (VFA).

وقد أشارت دراسات (النجار، ٢٠١٨)، (سلامة، ٢٠١٧) أن النموذج العام (اللبانات) (BBA) هو النموذج الافتراضي ويستخدم عند قياس العقود التي تمتد لعام واحد أو أكثر شركات التأمين، كما يمكن للشركات استخدام نموذج تخصيص الأقساط (PAA) فقط لقياس العقود ذات الفترة المحددة لسنة واحدة أو أقل بشرط ألا تكون نتائج القياس مختلفة اختلافاً جوهرياً مع نتائج النموذج العام، وأخيراً يتم استخدام نموذج الرسوم المتغيرة (VFA) فقط لقياس العقود التي تحوي ميزات المشاركة المباشرة.

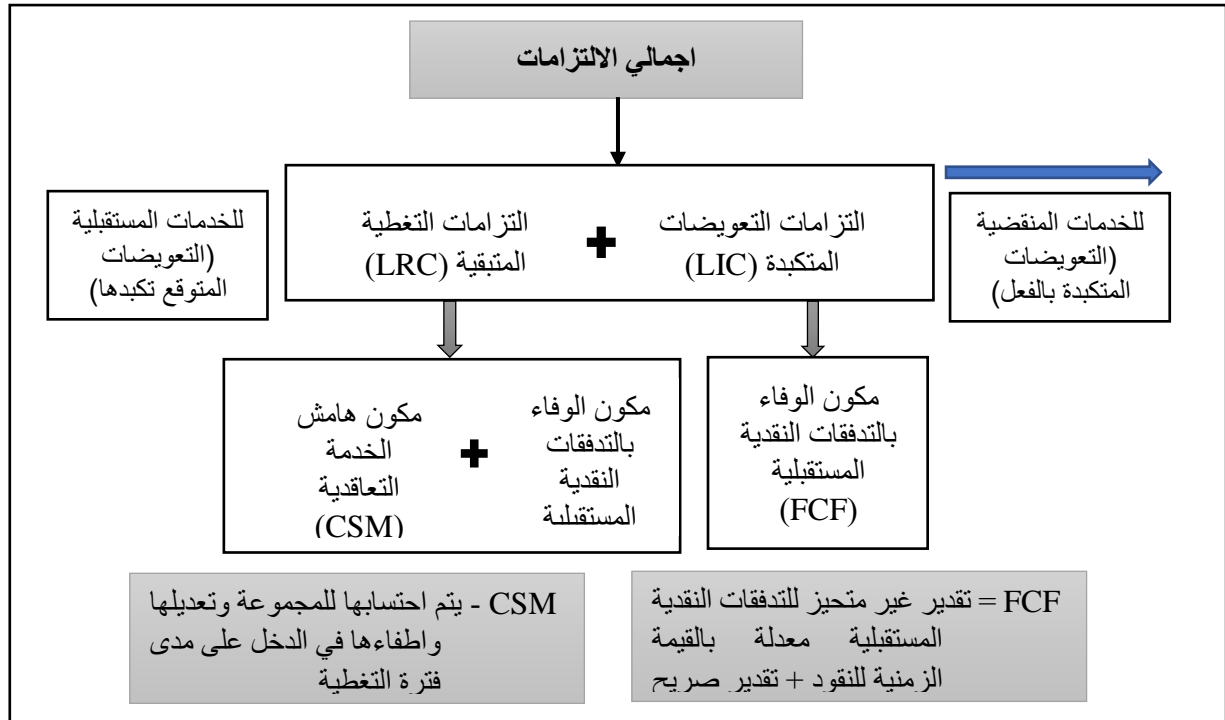
قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

وفي ضوء ما سبق تتمثل التأثيرات الهامة للمعيار على البيانات المالية لشركات التأمين في كيفية تقييم عقود التأمين وتوقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر، وقد طرح المعيار مزيجاً من التقييم المتسق مع معلومات السوق ومحاسبة القيمة الدفترية، حيث يتم تقييم عقود التأمين من خلال التدفقات النقدية التي يجب الوفاء بها والمشتقة من العناصر التالية للقياس (Widing, Jansson, 2018):

- أفضل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية.
- تعديل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية.
- تعديل للمخاطر غير المالية.

وفي هذا السياق يمكن توضيح منهجية المعيار في تقييم مجموعة عقود التأمين في ضوء النموذج العام (BBA) من خلال الشكل رقم (1)، وفي ضوء الشكل أشارت دراسة (شيخي، ٢٠١٧) أن تقييم أصول التأمين يستند إلى القيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة، ومن ثم تعتمد الشركات على تطبيق معيار القيمة العادلة (IFRS 13) عند تقييم أصولها المالية حيث تعكس القيمة العادلة الواقع الاقتصادي بشكل جيد علاوة على تحسين مستوى الشفافية والمصادقية للبيانات المالية وظروف عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وفيما يخص تقييم الالتزامات سوف تعتمد شركات التأمين على أربعة عناصر أساسية أطلق عليها المعيار Building Blocks وهي أفضل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية مرجحة باحتمالات حدوثها معدلة بالقيمة الزمنية للنقود (معدل الخصم)، بالإضافة إلى تقدير صريح للمخاطر غير المالية Risk Adjustment – Non Financial Risks، وأخيراً هامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin وهو مكون يهدف إلى إلغاء الربح عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين لتأجيل الاعتراف بالربح على مدى فترة تغطية العقد.

شكل رقم (١)
مكونات النموذج العام



المصدر: (MOODY'S Analytics, 2019)

وفي ضوء الشكل السابق يمكن الإشارة إلى النموذج العام لقياس عقود التأمين من خلال المعادلة التالية:

$$CL = (NPVFCFs - RA) + CSM$$

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

حيث:

CL	Contract Liabilities	= التزامات مجموعة عقود التأمين.
NPVFCFs	Net Present Value of Future Cash Flows	= صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. وهي ناتج جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية المرتبطة بتنفيذ عقد التأمين، وتقاس باستخدام أفضل الطرق والافتراضات المتوافقة مع أفضل التقديرات ومرجحة بتأثير الخصم بأسعار متسقة مع السوق للحصول على القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.
RA	Risk Adjustment – Non financial risks	= تسوية للمخاطر غير المالية، وهو تعديل يسمح بتضمين مخاطر التأمين في عملية تسعير وبيع العقود.
CSM	Contractual Service Margin	= هامش الخدمة التعاقدية أو مبلغ الأرباح المستقبلية على العقد التي لم يتم تحريرها بعد (الأرباح غير المحققة).

وفي ضوء ما سبق يشير الباحث إلى أن معيار IFRS 17 قدم مبادئ للاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن عقود التأمين، ولم يحدد العديد من الممارسات المستخدمة في عملية القياس فيما عدا ربط المعيار لمدخلات القياس بالإرشادات الواردة في معيار القيمة العادلة IFRS 13 والتي تتناول المتغيرات والافتراضات المنظورة في السوق لتقدير التدفقات النقدية. وعلى الرغم من عدم تقديم المعيار تفاصيل دقيقة بشأن كيفية احتساب عناصر نموذج القياس إلا أنه يظل هناك ارتباط قوي بين الأرقام الاكتوارية والأرباح المبلغ عنها لشركات التأمين، ومن ثم سوف يتناول الباحث قياس العناصر الرئيسية لإيرادات شركة التأمين الناتجة عن عقود التأمين في ضوء النموذج القياسي لمعيار IFRS 17:

١- قياس التدفقات النقدية المستقبلية مرجحة بالقيمة الزمنية للنقود NPVFCF :

في سياق النموذج العام للقياس يتم دمج التدفقات النقدية المستقبلية والقيمة الزمنية للنقود للحصول على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ("PVFCFs")، وقد كان العنصر المقابل له في معيار IFRS 4 هو الاحتياطي القانوني، وبموجب الملاءة الثانية Solvency II يتم الاعتماد على أفضل تقدير للالتزامات Best Estimate of Liabilities (SII BEL)، وتعد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية PVFCFs أقرب إلى SII BEL وذلك في سياق التكامل الذي أشار إليه الباحث سابقا حيث ستستخدم العديد من متطلبات الملاءة المالية ٢ كمدخلات لتطبيق معيار IFRS 17، حيث يستخدم كلا الأطارين أفضل الافتراضات عند تقدير التدفقات النقدية.

ويمثل صافي التدفقات النقدية المستقبلية في النموذج العام تقدير صريح وحالي وغير متحيز ومرجح احتماليا للتدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية المستقبلية التي ستنشأ عندما تفي المنشأة بعقد التأمين. وبعد هذا التقدير الذي يعكس التدفقات النقدية الصافية على مدى عمر عقد التأمين:

تقدير صريح: بمعنى أن التعديل للمخاطر غير المالية يتم تقديره بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى، كما يتم تقدير تعديلات القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية بشكل منفصل عن تقديرات التدفقات النقدية.

تقديرات حالية: يجب أن تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية الظروف الموجودة في تاريخ القياس، بما في ذلك الافتراضات في ذلك التاريخ حول المستقبل، ويجب أن تتضمن جميع المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر بشأن المبلغ والتوقيت وعدم اليقين بشأن تلك التدفقات المستقبلية.

تقدير غير متحيز: تشمل التقديرات القيمة المتوقعة لنطاق كامل من النتائج المحتملة وتكون غير متحيزة (أي ليست متحيزة ولا متفائلة).

الترجيح الاحتمالي: تمثل القيمة المتوقعة متوسط مرجح احتماليا لمجموعة من السيناريوهات التي تعكس النطاق الكامل للنتائج المحتملة. وبالنسبة لكل سيناريو، يجب على شركة التأمين تحديد مقدار وتوقيت واحتمالية تلك النتيجة. وفي هذا السياق تعد منهجية تحديد النتيجة الأكثر احتمالا لا تتوافق مع متطلبات المعيار IFRS 17 وبذلك استهدف المعيار ضرورة أن تعكس التدفقات النقدية حالة عدم اليقين التي تحيط بمجموعة عقود التأمين. بالإضافة إلى ما سبق، يجب أن تعكس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وجهة نظر الشركة، بشرط أن تكون تقديرات المتغيرات

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

السوقية ذات العلاقة متوافقة مع أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها لتلك المتغيرات ولا يتم تضمين التدفقات النقدية بخلاف التي تقع ضمن حدود العقد لعقد التأمين.

ووفقا لمعيار IFRS 17 تتطلب الفقرة (٣٢) من المعيار أن يشتمل مكون التدفقات النقدية للوفاء بالعقد على تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية معدلة لتعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المتعلقة بتلك التدفقات النقدية المستقبلية وتعديل مخاطر للمخاطر غير المالية، ومن ثم يمكن قياس التدفقات النقدية المستقبلية المرجحة بالاحتمالات عن طريق انشاء السيناريوهات المحتملة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل سنة من فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١)

تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المرجحة بالاحتمالات

التدفقات النقدية الخارجة			التدفقات النقدية الداخلة			السيناريوهات المحتملة
نتيجة التوزيع الاحتمالي	احتمالية الحدوث	قيمة التدفق النقدي المتوقعة	نتيجة التوزيع الاحتمالي	احتمالية الحدوث	قيمة التدفق النقدي المتوقعة	
XX	%XX	XX	XX	%XX	XX	١
XX	%XX	XX	XX	%XX	XX	٢
XX	%XX	XX	XX	%XX	XX	٣
XX	%XX	XX	XX	%XX	XX	٤
xx	%100	-	xx	%100	-	اجمالي التدفقات المرجحة بالاحتمالات

وفي ضوء الجدول السابق يتم تحديد مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود مجموعة عقود التأمين ومن ثم يتم اعداد السيناريوهات المحتملة للتدفقات الداخلة والخارجة على حدة وترجيح تلك السيناريوهات باحتمالات الحدوث مع الاخذ في الاعتبار أن معيار IFRS 17 قد منع الاعتماد على أكثر السيناريوهات المتوقعة او المحتملة وانما يتم الاعتماد على متوسط احتمالات تلك السيناريوهات لضمان أن تعكس التدفقات النقدية كافة الظروف المحتملة في تاريخ القياس، ويتم تقدير التدفقات النقدية لكل سنة من سنوات فترة التغطية على النحو السابق ولضمان ادراج القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية الاخرى في تقديرات التدفقات النقدية يتم تقدير القيمة الحالية PV لتلك التدفقات النقدية بتطبيق معدل الخصم الذي تحدده الشركة وفقا للمتغيرات السوقية الملحوظة للأدوات المالية التي لها خصائص مشابهة لعقود التأمين من حيث التوقيت والعملية والسيولة، وفي هذا السياق يتم تطبيق نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتغيرة التي لها فترات بينية متساوية كما يلي:

$$PVFCF = \frac{CF_1}{(1 + R_1)^1} + \frac{CF_2}{(1 + R_2)^2} + \dots + \frac{CF_n}{(1 + R_n)^n}$$

أو

$$PV = CF_1 \times (1 + R_1)^{-1} + CF_2 \times (1 + R_2)^{-2} + \dots + CF_n \times (1 + R_n)^{-n}$$

حيث:

$$\begin{aligned} PV &= \text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية لمجموعة العقود.} \\ CF_1 &= \text{التدفقات النقدية للفترة الاولى من مدة التغطية لمجموعة العقود.} \\ CF_n &= \text{التدفقات النقدية للفترة n من مدة التغطية لمجموعة العقود.} \end{aligned}$$

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

$$R_1 = \text{معدل الخصم للفترة الأولى من مدة التغطية لمجموعة العقود.}$$

$$R_n = \text{معدل الخصم للفترة } n \text{ من مدة التغطية لمجموعة العقود.}$$

وفي ضوء ما سبق يمكن الحصول على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية Net Present Value of Future Cash Flows لمجموعة العقود على النحو التالي:

$$NPVFCF = PVInCF - PVOutCF$$

حيث:

$$NPVFCF = \text{صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة العقود.}$$

$$PVInCF = \text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة لمجموعة العقود.}$$

$$PVOutCF = \text{القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة لمجموعة العقود.}$$

والجدير بالذكر أن المعيار IFRS 17 يتطلب أقصى استخدام لبيانات السوق التي يمكن ملاحظتها عند تقدير معدل الخصم، ومع ذلك، فإن تقدير المعدلات الآجلة لفرات طويلة يمثل مشكلة لأن أسواق السندات وتبادل أسعار الفائدة لفرات طويلة ليست سائلة بما يكفي لاشتقاق البيانات المطلوبة، ومن ثم فإن الافتقار إلى الأسواق السائلة يستلزم الاعتماد على الاحكام الشخصية، وفي هذا الشأن لم يوفر المعيار الارشادات اللازمة الا فيما يخص الاحتكام لإرشادات معيار القيمة العادلة IFRS 13.

٢- تعديل المخاطر للمخاطر غير المالية Risk Adjustment:

يعد تعديل او تسوية المخاطر (RA) أحد الحسابات الأساسية في الإفصاحات الخاصة بمعيار IFRS 17، حيث يتطلب المعيار تعديل المخاطر ليعكس التعويض الذي تطلبه شركة التأمين لتحمل عدم اليقين المرتبط بالمخاطر غير المالية، وبعد تعديل المخاطر أحد البنات الثلاثة في النموذج القياسي للمعيار، وقد تم بناؤه هيكلياً ليكون مستودعا "لهامش الانحراف العكسي" في النموذج، وبالتالي من المتوقع أن يكون مساهماً رئيسياً في الأرباح الناشئة خلال مدة العقد. والجدير بالذكر أن معيار IFRS 17 لا ينص على أي أساليب محددة لمنهجيات حساب تسويات المخاطر غير المالية، وبالتالي فإن لشركات التأمين الحرية في اعتماد قواعدها الخاصة، ولكن في ضوء القواعد الوصفية التي أشار لها المعيار وذلك لضمان الاتساق في تعديل المخاطر. وفيما يتعلق بطرق الحساب والإفصاحات، يجب على شركات التأمين احتساب تعديل المخاطر على مستوى مجموعة العقود وفقاً للمعيار، وتوفير التسوية من الأرصة الافتتاحية إلى الختامية لتعديل المخاطر ضمن الإفصاحات، كما يجب على شركات التأمين أيضاً الإفصاح عن طرق الحساب ومستوى الثقة لتعديل المخاطر حتى انتهاء الالتزامات (Gupta, 2021). في سياق النموذج العام الخاص بمعيار IFRS 17 الذي يتبناه الباحث باعتباره النموذج القياسي لتقييم عقود التأمين يشير الباحث أن عقود التأمين تخضع للمخاطر المالية والمخاطر غير المالية على حد سواء، وقد تم تضمين المخاطر المالية مثل (مخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السوق) في عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من خلال وضع مجموعة السيناريوهات المحتملة والمرجحة احتمالياً للتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى دمج القيمة الزمنية للنقود في عملية التقدير كما سبق التوضيح، علاوة على ذلك أشار المعيار إلى ضرورة تضمين التعويض المناسب من وجهة نظر الشركة نظير تحملها لعدم التأكد والمخاطر غير المالية الناشئة عن مجموعة العقود في عملية القياس من خلال مكون (تسويات المخاطر للمخاطر غير المالية - Risk Adjustment non-financial risks) والذي يتم تعديله على مدار فترة التغطية لمجموعة العقود بالتوازي مع الخدمات التأمينية المقدمة خلال فترة التغطية، وفي هذا السياق قدم المعيار بعض الخصائص الواجب مراعاتها عند تقدير تسويات المخاطر وهي على النحو التالي:

١. ستؤدي المخاطر ذات التكرار المنخفض والخطورة العالية إلى تسويات مخاطر أعلى للمخاطر غير المالية من المخاطر ذات التكرار المرتفع والخطورة المنخفضة.
٢. عند تماثل المخاطر، فإن العقود ذات المدة الأطول ستؤدي إلى تسويات مخاطر أعلى للمخاطر غير المالية من العقود ذات المدة الأقصر.
٣. ستؤدي المخاطر ذات التوزيع الاحتمالي الواسع إلى تعديلات أعلى للمخاطر غير المالية مقارنة بالمخاطر ذات التوزيع الضيق.

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

٤. يؤدي نقص المعلومات بشأن تقدير المخاطر واتجاهها الى ارتفاع تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر غير المالية.
٥. كلما كان هناك خبرة في تخفيض عدم التأكد المحيط بمبلغ وتوقيت التدفقات كلما كانت تعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية منخفضة والعكس صحيح.
- وفي حين أن المعيار IFRS 17 قائم على المبادئ، فإن نظام الملاءة ٢ يعتمد على القواعد بشكل أكبر ويتم حساب هامش المخاطر بشكل موحد، وتعتبر الطريقة المطبقة هي تكلفة رأس المال بمعدل ٦٪ كمعدل تكلفة رأس المال ومبلغ رأسمالي يساوي متطلبات رأس مال الملاءة (Solvency Capital Requirements SCR) والتي تتم معاييرتها بمستوى ثقة ٩٩,٥٪ (MARQUES, 2020).
- وفي هذا السياق تناولت العديد من الدراسات (Coulter, 2016)، (WIDING, JANSSON, 2018)، (Hannibal, 2018)، (Gupta, 2021)، الطرق المستخدمة في احتساب تعديل أو تسوية المخاطر RA وهي:
- تكلفة رأس المال Cost of Capital.
 - القيمة المعرضة للخطر VaR.
 - هامش الانحراف العكسي Margins for Adverse Deviation.

وفي ضوء ما سبق يشير الباحث الى ان منهجية تكلفة رأس المال لحساب تسوية المخاطر في ضوء معيار IFRS 17 تعتبر مألوفة بالنسبة للشركات حيث انها تستخدم في إطار تطبيق نظام الملاءة المالية ٢ ومن ثم تعتبر طريقة ملائمة عند التطبيق الأولى للمعيار أو الانتقال من الإطار المحاسبي الحالي الى معيار IFRS 17، ويمكن قياس هامش الخطر لشركة التأمين من خلال المعادلة التالية (Hannibal, 2018):

$$Risk\ Margin = CoC * \sum_{t=1}^T RC(t-1) * \frac{1}{(1 + RFR(t))^t}$$

حيث:

CoC = تكلفة رأس المال

RC (t) = هو رأس المال المطلوب للمخاطر في وقت t .

RFR (t) = هو المعدل الخالي من المخاطر عند الاستحقاق t .

كما استخدمت دراسة (CIA, 2020) نموذج لتقدير تسويات المخاطر للمخاطر غير المالية قائم على تكلفة رأس المال أيضا وهو ما تم صياغته على النحو التالي:

$$RA = \sum_t \frac{(CoCR_t \times C_t)}{(1 + d_t)^t}$$

حيث:

RA = تسويات المخاطر للمخاطر غير المالية لمجموعة العقود.

CoCR_t = معدل تكلفة رأس المال الذي تحدده الشركة للفترة t.

C_t = متوسط مبلغ رأس المال للفترة t.

d_t = معدل الخصم الذي تحدده الشركة والذي يعكس منحنى العائد.

ويمكن ملاحظة أن هذا النموذج يعتمد على معدل العائد المستهدف على الملكية ROE من خلال اعتماده على معدل تكلفة رأس المال (CoCR_t) في سبيل تحديد تسويات المخاطر للمخاطر غير المالية، كما تجدر الإشارة الى أن المعيار لم يحدد مدخل موحد لحساب تسويات المخاطر ومن ثم تختار الشركة المدخل الملائم عمليا في ضوء الخصائص الذي حددها المعيار لتسويات المخاطر والذي يعبر عن الثمن الذي تطلبه الشركة نظير تحمل المخاطر غير المالية الناشئة من عقود التأمين، ويؤيد الباحث الاعتماد على هذا النموذج لحساب التعويض الذي تطلبه شركة التأمين نظير تحمل المخاطر غير المالية المرتبطة بمجموعة العقود محل القياس وذلك لتوافر متغيرات القياس والمعدلات المستخدمة في ذلك النموذج في إطار تبسيط عملية التطبيق المبدئي للمعيار والتي لا تحتاج الى مزيد من التعقيدات في القياس، وعلى الجانب الاخر يشير الباحث الى أن تسويات المخاطر وفقا لنماذج تكلفة

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

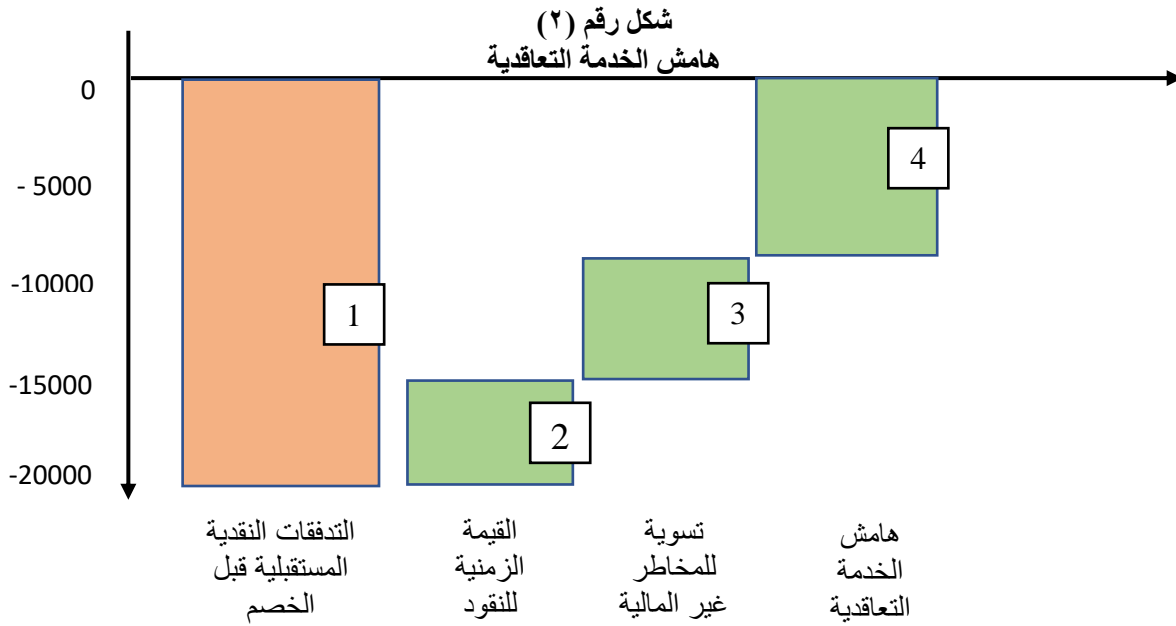
رأس المال يتم احتسابها على مستوى الشركة ويعد هذا عمليا في حال اعتمدت الشركة على مجموعة واحدة من العقود، ولكن وفقا لمتطلبات المعيار إذا تم تجميع عقود التأمين في أكثر من مجموعة عقود تأمين فإنه يمكن توزيع تسويات المخاطر على مجموعة العقود وفقا للوزن النسبي لصافي التدفقات النقدية للمجموعة من مجموع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية لكافة مجموعات العقود في الشركة ويمكن احتسابها على النحو التالي:

$$RA_G = RA \times \frac{NPVFCF_G}{\sum NPVFCF_n}$$

تسويات المخاطر للمخاطر غير المالية للمجموعة.	=	RA _G
تسويات المخاطر للمخاطر غير المالية المحسوبة باستخدام تكلفة رأس المال على مستوى كافة المجموعات.	=	RA
صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة.	=	NPVFCF _G
مجموع صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لكافة مجموعات عقود التأمين.	=	ΣNPVFCF _n

٣- هامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin:

تتمثل الطفرة التي أحدثها معيار IFRS 17 في توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن نشاط التأمين، وقد اختلف المعيار في هذا الشأن مع نظام الملاءة المالية ٢ والمعيار الحالي لعقود التأمين IFRS 4، واقترح المعيار أن الأرباح أو الخسائر يجب الاعتراف بها بعد تقديم الخدمات وعلى مدى فترة التغطية وليس عند الاعتراف الأولي بعقود التأمين، الأمر الذي أدى إلى عنصر جديد في نموذج القياس وهو "هامش الخدمة التعاقدية CSM" وهو بمثابة احد عناصر الالتزامات في المعيار الجديد بهدف تخزين الأرباح المستقبلية غير المحققة من مجموعة عقود التأمين غير المحملة بخسائر والذي يجرى عليه بعض الحسابات في نهاية الفترة المالية لتحرير الجزء من الأرباح بما يتوافق مع الخدمة المقدمة وفي ضوء ما سبق يمكن تبسيط فكرة هامش الخدمة التعاقدية من خلال الشكل التالي (Nicholl, 2018):



Source: (Nicholl, 2018)

ومن خلال الشكل السابق يتضح أن هامش الخدمة التعاقدية CSM (٤) هو الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (١) و (٢) والتسوية التي تعكس المخاطر غير المالية (٣)، حيث يعكس هذا المكون أي فائض من الوفاء بالتدفقات النقدية، ويعد هذا الناتج جزء من التزامات مجموعة العقود والذي يمثل اجمالي

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

الأرباح غير المحققة من مجموعة العقود عند بداية فترة التغطية والتي يتم تحرير جزء منها بشكل تدريجي أو استهلاكها مع انقضاء فترة التغطية.

ويشير الباحث أن هامش الخدمة التعاقدية لا يظهر في نموذج القياس إلا إذا كانت مجموعة عقود التأمين غير محملة بخسائر حيث أنه لا يمكن أن يظهر رصيده سالبا في نموذج القياس، وبالتالي إذا كانت التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة لا تفي بتغطية التدفقات النقدية الخارجة بالإضافة إلى الجزء الخاص بتسوية المخاطر فإن المجموعة تصنف بأنها محملة بخسائر ويتم الاعتراف الفوري بالخسائر ولن يكون هناك مكون هامش الخدمة التعاقدية.

وفي هذا السياق قدمت دراسة (WIDING, JANSSON, 2018) طريقة لاحتساب هامش الخدمة التعاقدية في إطار معيار IFRS17 وقد تم تقسيم القياس إلى مرحلتين على النحو التالي:

■ عند القياس الأولي لمجموعة العقود:

$$CSM_0 = \max (PV_0 - RA_0, 0) \text{ ----- (1)}$$

$$LC_0 = - \min (PV_0 - RA_0, 0) \text{ ----- (2)}$$

$$P\&L_0 = - LC_0 \text{ ----- (3)}$$

حيث:

CSM_0 = هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف الأولي أي في الوقت t_0 .

PV_0 = تمثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية عند الاعتراف الأولي أي في الوقت t_0 .

RA_0 = تسوية المخاطر للمخاطر غير المالية عند الاعتراف الأولي أي في الوقت t_0 .

LC_0 = مكون الخسارة عند الاعتراف الأولي أي في الوقت t_0 .

$P\&L_0$ = تمثل الأرباح المعترف بها عند الاعتراف الأولي أي في الوقت t_0 .

وفي ضوء المعادلة (1) يمكن ملاحظة أن هامش الخدمة التعاقدية CSM_0 في الوقت t_0 يمثل الفائض في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ في الاعتبار تسوية المخاطر $PV_0 - RA_0$ وهو جزء من الالتزامات حتى نهاية الفترة المحاسبية للتعبير عن الأرباح غير المحققة، ويمثل مكون الخسارة LC_0 في المعادلة (2) العجز في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بعد الأخذ في الاعتبار تسوية المخاطر $PV_0 - RA_0$ وبالتالي لن يظهر هامش الخدمة التعاقدية ويتم الاعتراف بمكون الخسارة عند الاعتراف الأولي وهو ما توضحه المعادلة (3) أنه عند الاعتراف الأولي لا يتم الاعتراف بأي أرباح إلا إذا كانت مجموعة العقود محملة بخسائر فيتم الاعتراف بها على الفور وتسمى خسائر اليوم الأول.

■ عند القياس اللاحق لمجموعة العقود:

في نهاية الفترة المالية يتم فتح هامش الخدمة التعاقدية لاستيعاب التغيرات التي تطرأ على مكونات نموذج القياس فيتم احتساب التغير في القيمة الحالية للتدفقات النقدية وتسويات المخاطر على النحو التالي:

$$\Delta NPVFCF_i = NPVFCF_i - NPVFCF_{i-1} \text{ ----- (4)}$$

$$\Delta RA_i = RA_i - RA_{i-1} \text{ ----- (5)}$$

ومن ثم يتم حساب تعديل هامش الخدمة التعاقدية CSM والأرباح المحققة على النحو التالي:

$$CSM_i = CSM_{i-1} + \Delta NPVFCF_i - R_i \text{ ----- (6)}$$

$$P\&L_i = R_i - \Delta RA_i \text{ ----- (7)}$$

ويمثل المتغير R_i المبلغ المحرر أو المستهلك من هامش الخدمة التعاقدية CSM على سبيل الربح المحقق خلال الفترة المنتهية عن الخدمات المقدمة فيما يعد المتبقي من هامش الخدمة التعاقدية جزء من التزامات التغطية المتبقية.

٢- تحليل مؤشرات الأداء المالي في ضوء معيار IFRS17 بشركات التأمين:

عندما يتعلق الأمر بقياس وتقييم الأداء في المؤسسات المالية وخاصة شركات التأمين فإن هناك العديد من جوانب الأداء التي يصعب ملاحظتها بشكل مباشر في حين أنها تشكل أهمية بالغة لشركات التأمين وعمالها وحملتها الأسهم على حد سواء، ومن ثم فإن كفاءة العمليات في شركات التأمين وجودة المنتجات ومدى قوة الأداء المالي من حيث الملاءة ودرجة تأكد العملاء والمستثمرين من استعادة أموالهم هو كل ما يهم الأطراف ذات العلاقة في شركات التأمين، وفي ضوء صعوبة الاستدلال على مدى جودة الأداء المالي في شركات التأمين بشكل مباشر فإن الأمر يستدعي قياسه بشكل غير مباشر، وعلى الرغم من صعوبة قياس الأداء في سوق المنتجات المالية إلا أنه يمكن الاعتماد على عدد من المؤشرات التي تسهم في الحكم على أداء شركات التأمين (Malmi, 2016).

ويسهم استقرار الأداء المالي لشركات التأمين في تعزيز استقرار القطاع المالي ككل والقيمة السوقية للشركات الفردية والمؤسسات العاملة في الدولة، مما يعكس بدوره على الاقتصاد الكلي للدولة، وفي هذا السياق يعد الاداء المالي لشركات التأمين أمرا بالغ الأهمية لأصحاب المصالح مثل صانعي السياسات وحملة الاسهم ووسطاء التأمين وكافة الاطراف ذات العلاقة (Sharma, A., et,al, 2020).

ويقصد بالأداء المالي الكيفية التي تستخدم بها الشركات كافة الموارد المالية وغير المالية المتاحة لتحقيق

الأرباح والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال معدل العائد على الأصول Return On Assets ومعدل نمو المبيعات Growth of Sales ومعدل العائد على المبيعات Return On Sales، وبناء على ذلك فإن الأداء المالي للمؤسسات المالية يمكن استقراره من خلال معدلات نمو الأرباح أو الأصول أو أي محركات أخرى يمكن اعتبارها مؤثر رئيسي في تحقيق النجاح في المؤسسات المالية (Wangu, 2020).

■ مفهوم تقييم الاداء المالي في شركات التأمين:

يعد الأداء في المؤسسات المملوكة ملكية عامة على وجه الخصوص مؤشراً مهماً من حيث المساءلة تجاه أصحاب المصلحة. وتوفر قياسات الأداء لمديري الشركة نتائج مماثلة (مع السنوات السابقة للشركة ومع الشركات الأخرى) وتشجع النتائج الجديدة المديرين على صياغة خطط عمل جديدة. ومن ثم، مع مقاييس الأداء المستهدفة أو القابلة للمقارنة، ستولي شركات التأمين أهمية أكبر لعوامل الأداء الناجحة في قراراتهم للمستقبل (Koc, 2016).

وعرفت دراسة (شرفي، بوشلاغم، ٢٠٢٠) الأداء المالي كتشخيص للصحة المالية لشركة التأمين للتعرف على مدى قدرتها على إضافة القيمة، وذلك من خلال قوائم المركز المالي وحسابات نتائج النشاط والبيانات الايضاحية في القوائم المالية. ومن ثم فإن تقييم الأداء المالي لشركات التأمين يتم بتحديد المردود المالي للشركة ومعدلات نمو الأرباح، مما يعني تقديم حكم دقيق بشأن إدارة الموارد المالية وغير المالية المتاحة للشركة. كما اشارت دراسة (Wangu, 2020) ان التقييم المالي للشركات يعبر عن تحليل ثلاثة جوانب مالية من أداء الشركة، ويشير الشق الأول الى إنتاجية الشركة ومدى الكفاءة في تشغيل مدخلاتها وتحويلها الى مخرجات، فيما يهتم الشق الثاني بربحية الشركة أو الى المدى الذي تتجاوز به الأرباح التكاليف اللازمة لتحقيق تلك الأرباح، فيما يشير الجانب الثالث إلى القيمة السوقية للشركة أو الى أي مدى تتفوق القيمة السوقية للشركة على القيمة الدفترية لها.

ومن ثم يشير الباحث إلى أن الدراسة الأخيرة قدمت مفهوماً شاملاً عن عملية تقييم الأداء إذ اهتمت بكافة مكونات الأداء المالي لشركات التأمين، ومع ذلك يشير الباحث الى أهمية تضمين بعض الجوانب التي تناسب طبيعة نشاط التأمين كإضافة منظور خاص بإدارة المخاطر من حيث تكوين المخصصات ومعدلات الاحتفاظ، وهو الأمر الذي يشير الى ادراج التنبؤات المالية في عملية التقييم وتوفير المعلومات الكافية بشأن قدرة الشركة على تحمل احتمالات الضغوط المالية في المستقبل.

وفي هذا السياق أشارت دراسة (نوفل، ٢٠١٦) أن خطوات التحليل المالي لشركات التأمين تشمل خطوتين رئيسيتين هما:

- التوبير الجيد للقوائم والتقارير المالية للشركة لتعكش وجهة نظر القائم بالتحليل المالي.
- استخراج المؤشرات المالية والمعدلات وتحليل الاتجاهات عن طريق استخدام الطرق الرياضية والاحصائية.

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن المعيار IFRS17 سوف يغير العديد من محركات الأداء المحاسبي بشركات التأمين، ويتطلب الإفصاح عن تأثير كل مكون من مكونات التزام عقد التأمين، أي التدفقات النقدية وتعديل المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية ("CSM") على الأداء المالي، ومن ثم يرى الباحث أيضاً أن ذلك يتطلب تطوير مقاييس الأداء المالي لتتلاءم مع البيانات الجديدة التي يتيحها المعيار، وفي سبيل تحقيق هدف البحث وهو تقديم نموذج يفسر التغيرات في مقاييس ومؤشرات تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وهو ما يستلزم مقارنة الأداء

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

المالي لشركات التأمين قبل وبعد تطبيق معيار IFRS 17 يرى الباحث ضرورة الاعتماد على مقاييس الأداء التي يمكنها ملائمة البيانات المتاحة في ضوء معيار IFRS 4 ونظيره المصري رقم 37 والمعلومات الجديدة التي سيأتيها معيار IFRS 17 ، وفي هذا السياق يشير الباحث أنه يمكن الاعتماد على التصنيف الذي قدمه الاتحاد المصري للتأمين والذي يحتوي على أربعة تصنيفات (الربحية، النشاط، السيولة، الملاءة) للحكم على الجوانب المختلفة للأداء المالي قبل وبعد تطبيق المعيار، ولكن مع اختيار أهم المؤشرات التي سوف تعكس التأثيرات الهامة للمعيار.

ومن ثم في ضوء استعراض المقاييس المختلفة لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين وبالاعتماد على التصنيف المقدم من الاتحاد المصري للتأمين يمكن للباحث استخلاص أهم مقاييس تقييم الأداء المالي المناسبة للبيانات المتاحة في ضوء المعيار الحالي ومعيار IFRS 17 وذلك على النحو التالي:

أ- مؤشرات السيولة:

- **معدل الوفاء بالالتزامات الجارية:** تشير إلى قدرة الشركة على تسوية الالتزامات قصيرة الأجل لحملة وثائق التأمين، ويمكن التعبير عنها من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على متوسط الالتزامات الجارية (الخولي، الجندي، ٢٠٢١).
- **المخصصات الفنية للأصول الجارية:** تشير إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها الفنية، ويمكن احتسابها من خلال قسمة المخصصات الفنية على الأصول الجارية (جول، ٢٠١٥).
- **الأصول الجارية للالتزامات الجارية:** يعبر هذا المعدل عن مدى قدرة الأصول الجارية على تغطية الالتزامات الجارية والتي تستحق في الأجل القصير وذلك في إطار تقييم قدرة الشركة على توفير سيولة في المستقبل القريب، ويمكن احتسابها من خلال قسمة الأصول الجارية على الالتزامات الجارية للشركة.
- **معدل التدفقات النقدية إلى صافي الأقساط:** تشير إلى كفاءة الشركة في عملية تحصيل الأقساط من عملاء التأمين، ويمكن حسابها من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على صافي الأقساط (الخولي، الجندي، ٢٠٢١).

ب- مؤشرات الربحية:

- **العائد على إجمالي الأصول:** مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية الأموال المستثمرة ضمن مجموعات الأصول، ويمكن حسابه عن طريق قسمة صافي دخل الفترة على إجمالي الأصول (Barua, et.al, 2018).
- **العائد على إجمالي حقوق المساهمين:** مؤشر مالي لتوضيح العائد من الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية أي نسبة توليد أرباح الاستثمار من الملاك في الشركة، ويمكن الاستدلال عليه من خلال قسمة صافي دخل الفترة على حقوق المساهمين (شحاتة، ٢٠١٩).
- **العائد على صافي الاستثمارات:** مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية استثمارات الشركة بالأنشطة المختلفة خلال الفترة، ويمكن استخلاصه من خلال قسمة صافي دخل الفترة على صافي الاستثمارات (الاتحاد المصري للتأمين).
- **معدل التعويضات:** هو مؤشر مالي لتقييم ربحية الشركة من النشاط التأميني من خلال اظهار مدى تغطية الأقساط المكتتبة للتعويضات المتكبدة والفائض الناتج، ويمكن التعبير عنه من خلال قسمة إجمالي التعويضات المتكبدة لكل فترة على إجمالي الأقساط المكتتبة لكل فترة (Shahid, et.al, 2017).
- **النسبة المجمعة:** مؤشر مالي يعبر عن مدى كفاية صافي الأقساط لتغطية كافة التعويضات والمصروفات، ويمكن الحصول عليه من خلال قسمة التعويضات المتكبدة والمصروفات على صافي الأقساط (Mukherjee, et.al, 2020).
- **معدل الأرباح الفنية إلى الأقساط:** هي نسبة تشير إلى العلاقة بين الأرباح الفنية (التي تخص نشاط التأمين) والأقساط، ويتم احتسابها عن طريق قسمة الأرباح الفنية على الأقساط المكتتبة، ويمكن احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة الأرباح الفنية على الأقساط المكتتبة (Koc, 2016).

ت- مؤشرات النشاط:

- **الأقساط إلى حقوق المساهمين:** تهدف هذه النسبة إلى قياس كفاءة حقوق المساهمين كونها أحد مصادر التمويل الداخلي أو الأموال الخاصة في تمويل الأصول المنتجة للأقساط، ويمكن استخلاص هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الأقساط المكتتبة على حقوق المساهمين (السرطان، ٢٠١٩).
- **معدل التغير في صافي الأقساط:** يقدم هذا المؤشر تقييماً لمدى ثبات السياسة الاكتتابية للشركة من خلال رصد التغيرات في الأقساط، ويحتسب هذا المؤشر من خلال طرح صافي الأقساط للسنة السابقة من صافي الأقساط للسنة الحالية مقسوماً على صافي الأقساط للسنة السابقة (الخولي، الجندي، ٢٠٢١).

- **معدل الاحتفاظ:** يشير هذا المعدل إلى سياسة الشركة في إعادة التأمين ومدى الاعتماد على معيدي التأمين ومن ثم قدرتها على الاحتفاظ بالمخاطر، ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الأقساط على إجمالي الأقساط (Mwangi, Murigu, 2015).
- **تكاليف التعويضات (معدل الأداء):** تشير إلى تكاليف مخاطر التأمين مقارنة بصافي الأقساط لقياس قدرة الشركة على التغطية وتحقيق فائض للنشاط، ويمكن استخلاصه من خلال قسمة تكلفة التعويضات على صافي الأقساط للدورة الحالية (Mukherjee, et.al, 2020).
- ث- **مؤشرات الملاءة المالية:**
 - **كفاية الاموال الخاصة:** يعبر هذا المؤشر عن قدرة الأموال الخاصة في شركات التأمين على تغطية تكاليف التعويضات في حالة حدوث المخاطر، وتعد الأموال الخاصة كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو إفلاس، ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال قسمة الاموال الخاصة على التعويضات (الاتحاد المصري للتأمين).
 - **الاموال الخاصة الى الاستثمار في الاوراق المالية:** تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، ويمكن قياس المؤشر من خلال قسمة الاموال الخاصة لشركة التأمين على الاوراق المالية المستثمرة (الاتحاد المصري للتأمين).
 - **الاصول الثابتة للأموال الخاصة:** تمثل مدى تغطية الاموال الخاصة لأصولها الثابتة، ويقاس هذا المؤشر من خلال قسمة الاصول الثابتة على الاموال الخاصة (الاتحاد المصري للتأمين).
 - **التعويضات للديون التقنية:** يعبر هذا المؤشر عن نسبة التعويضات الخاصة بأخطار التأمين إلى إجمالي الديون الفنية ويمكن قياسه من خلال قسمة التعويضات على الديون التقنية (الاتحاد المصري للتأمين).
 - **الرافعة المالية:** تعكس نسبة المخاطر الناشئة عن عدم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات وتعرضها للإفلاس، ويمكن قياسها من خلال قسمة إجمالي الديون على حقوق الملكية (Shahid, et.al, 2017).

٣- الدراسة التطبيقية بشركات التأمين المصرية:

أ- مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يشمل مجتمع الدراسة شركات التأمين العاملة في سوق التأمين المصري بواقع ٤١ شركة تأمين موزعة بين نشاط تأمينات الأشخاص بعدد ١٦ شركة، وشركات تأمينات الممتلكات بعدد ٢٥ شركة، وتمتلك الحكومة شركتين من إجمالي عدد الشركات في سوق التأمين، أما نصيب القطاع الخاص هو ٣٩ شركة، ويبلغ عدد الشركات العاملة في مجال التأمين التجاري عدد ٣١ شركة والتأمين التكافلي ١٠ شركات. وتتمثل عينة الدراسة في ثلاثة من شركات التأمين العاملة في مجال تأمينات الممتلكات وقد راعى الباحث أن تكون الشركات ممثلة للقطاع العام والقطاع الخاص كما يلي:

- شركة مصر للتأمين (قطاع عام)
- شركة المهندس للتأمين (قطاع خاص)
- شركة الدلتا للتأمين (قطاع خاص)

وقد اعتمد الباحث على شركة مصر للتأمين باعتبارها الشركة الوحيدة الممثلة للقطاع العام والمملوكة ملكية كاملة للحكومة، كما وقع اختيار الباحث على شركة المهندس للتأمين وشركة الدلتا للتأمين كممثلين عن القطاع الخاص على اعتبار انهم شركتي التأمين الوحيدتين المدرجتين في سوق الأوراق المالية المصرية، مع مراعاة الاعتبارات التالية:

- أن تكون الشركات تتبع التأمين التجاري في السوق المصري وفقا لأخر حصر لعام ٢٠٢١ وتخضع لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية.
- أن تكون شركات العينة تزاوّل نشاطها في مجال تأمينات الممتلكات.
- انتظام نشر القوائم والتقارير المالية لأخر خمس سنوات في نهاية عامها المالي ٢٠٢٠، وهي الحدود الزمنية للدراسة.
- تبني شركات العينة خطوات الاعداد لتطبيق معيار IFRS17 وفقا للخطة الزمنية للاتحاد المصري للتأمين.

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

ب- متغيرات الدراسة التطبيقية:

يستعرض الباحث من خلال الجدول التالي متغيرات الدراسة التطبيقية والمتمثلة في تطبيق معيار IFRS17 باعتباره المتغير المستقل في الدراسة ومؤشرات الأداء المالي باعتبارها المتغيرات التابعة، وكذلك طرق القياس الخاصة بكل متغير:

جدول رقم (٢)
متغيرات الدراسة التطبيقية

الترميز	المتغيرات	قياس المتغير	دلالة المتغير
(X) المتغير المستقل			
(X)	متطلبات تطبيق معيار IFRS 17	اعتمد الباحث في قياس هذا المتغير باعتباره متغير (Dummy Variable) حيث يتم إعطاء المتغير قيمة (1) في حال تطبيق متطلبات المعيار، وقيمة (صفر) في حالة عدم تطبيق المعيار.	تشير متطلبات تطبيق المعيار إلى عملية فصل وتجميع عقود التأمين، وقياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين من خلال تطبيق معدلات الخصم، بالإضافة إلى احتساب تسويات المخاطر للمخاطر غير المالية، وأخيراً تقدير هامش الخدمة التعاقدية عند القياس الأول واللاحق لعقود التأمين.
(Y1) مؤشرات السيولة			
Y1.1	معدل الوفاء بالالتزامات الجارية	(صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط الالتزامات الجارية)	تشير إلى قدرة الشركة على تسوية الالتزامات قصيرة الأجل لحملة وثائق التأمين.
Y1.2	المخصصات الفنية للأصول الجارية	المخصصات الفنية ÷ الأصول الجارية	تشير إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها الفنية.
Y1.3	الأصول الجارية للالتزامات الجارية	الأصول الجارية ÷ الالتزامات الجارية	تشير إلى قيمة مدى قدرة الأصول السائلة على تغطية الالتزامات الجارية.
Y1.4	معدل التدفقات النقدية إلى صافي الأقساط	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ صافي الأقساط	تشير إلى كفاءة الشركة في عملية تحصيل الأقساط من عملاء التأمين
(Y2) مؤشرات الربحية			
Y2.1	العائد على إجمالي الأصول	= صافي دخل الفترة / إجمالي الأصول	مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية الأموال المستثمرة ضمن مجموعات الأصول.
Y2.2	العائد على إجمالي حقوق المساهمين	= صافي دخل الفترة / حقوق المساهمين	مؤشر مالي لتوضيح العائد من الأرباح بالنسبة لحقوق الملكية أي نسبة توليد أرباح الاستثمار من الملاك في الشركة.
Y2.3	العائد على صافي الاستثمارات	= صافي دخل الفترة / صافي الاستثمارات	مؤشر مالي يستخدم لقياس ربحية استثمارات الشركة بالأنشطة المختلفة خلال الفترة.
Y2.4	معدل التعويضات	= إجمالي التعويضات المتكبدة لكل فترة / إجمالي الأقساط المكتسبة لكل فترة	هو مؤشر مالي لتقييم ربحية الشركة من النشاط التأميني من خلال اظهار مدى تغطية الأقساط المكتسبة للتعويضات المتكبدة والفائض الناتج.
Y2.5	النسبة المجمعة	= (التعويضات المتكبدة + المصروفات) / صافي الأقساط	مؤشر مالي يعبر عن مدى كفاية صافي الأقساط لتغطية كافة التعويضات والمصروفات.

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

Y2.6	معدل الأرباح الفنية الى الأقساط	= الأرباح الفنية ÷ الأقساط المكتتبة	هي نسبة تشير الى العلاقة بين الأرباح الفنية (التي تخص نشاط التأمين) والأقساط، ويتم احتسابها عن طريق قسمة الأرباح الفنية على الأقساط المكتتبة.
مؤشرات النشاط (Y3)			
Y3.1	الأقساط إلى حقوق المساهمين	صافي الأقساط المكتتبة ÷ حقوق المساهمين	تهدف هذه النسبة الى قياس كفاءة حقوق المساهمين كونها أحد مصادر التمويل الداخلي او الأموال الخاصة في تمويل الأصول المنتجة للأقساط
Y3.2	معدل التغير في صافي الأقساط	(صافي الأقساط للسنة الحالية - صافي الأقساط للسنة السابقة) / صافي الأقساط للسنة السابقة	يقدم هذا المؤشر تقييما لمدى ثبات السياسة الاكتتابية للشركة من خلال رصد التغيرات في الأقساط.
Y3.3	معدل الاحتفاظ	صافي الأقساط ÷ إجمالي الأقساط	تشير إلى سياسة الشركة في إعادة التأمين ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالمخاطر.
مؤشرات الملاءة (Y4)			
Y4.1	كفاية الاموال الخاصة	الاموال الخاصة ÷ التعويضات	تعد كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل عن حالة عسر مالي أو إفلاس
Y4.2	الاموال الخاصة الى الاستثمار في الاوراق المالية	الاموال الخاصة ÷ الاوراق المالية المستثمرة	تقيس هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية
Y4.3	الاصول الثابتة للأموال الخاصة	الاصول الثابتة ÷ الاموال الخاصة	تمثل نسبة الأصول الثابتة الى الاموال الخاصة في شركة التأمين.
Y4.4	التعويضات للديون التقنية	التعويضات ÷ الديون التقنية	تقيس نسبة تعويضات الحوادث من إجمالي الديون الفنية في شركات التأمين.
Y4.5	الرافعة المالية	اجمالي الديون ÷ حقوق الملكية	تعكس نسبة المخاطر الناشئة عن عدم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات وتعرضها للإفلاس.

المصدر: من إعداد الباحث

ت- بيانات الدراسة التطبيقية:

تتمثل فترة الدراسة في سلسلة زمنية مكونة من خمسة سنوات تمتد من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، وقد اعتمد الباحث على هذه السلسلة لتلافي آثار تحرير سعر الصرف في عام ٢٠١٦ على بيانات القوائم المالية ومن ثم نتائج التحليل. وقد اعتمد الباحث على عدد من المصادر للحصول على البيانات الثانوية للدراسة التطبيقية والتي تخدم متغيرات البحث على النحو التالي:

- ✓ الكتاب الاحصائي السنوي الذي تصدره الهيئة العامة للرقابة المالية على موقعها الالكتروني وذلك في حدود سنوات الدراسة.
- ✓ التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات محل الدراسة عبر مواقعها الالكترونية.
- ✓ البيانات المتاحة على موقع مباشر مصر للشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- ✓ تم الحصول على بعض البيانات والتقارير المالية من شركة مصر لنشر البيانات.

ث- إجراءات تنفيذ النموذج المقترح للدراسة التطبيقية:

☒ استخدم الباحث المعالجات الواردة في معيار IFRS 17 والخاصة بنموذج البنات Building Blocks Approach أو النموذج العام باعتباره النموذج القياسي في المعيار مع اجراء التعديلات على النموذج والتي تناولها الباحث في الإطار النظري، حيث وضع المعيار المبادئ العامة والمتغيرات الأساسية لنموذج قياس

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

عقود التأمين مع ترك الخيارات مفتوحة لشركات التأمين لتقدير وحساب متغيرات النموذج باستخدام النماذج الداخلية الملائمة من وجهة نظر الشركات.

اعتمد الباحث على معدلات الخصم الصادرة من البنك المركزي المصري والسائدة في حدود فترة الدراسة التي اعتمدها عليها الباحث، وذلك وفق متطلبات المعيار لقياس عقود التأمين باستخدام معدلات خصم حالية (غير مثبتة) في سنة القياس لتعكس طبيعة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لعقود التأمين، ويوضح الجدول التالي متوسطات معدلات الخصم خلال فترة الدراسة نظرا للتغيرات المستمرة في معدلات الخصم:

جدول رقم (٣)
معدلات الخصم

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
معدل الخصم	12.92%	18.25%	17.75%	14.38%	9.25%	9.25%

افتراض الباحث تحصيل أقساط التأمين وإعادة التأمين الوارد في بداية فترة التغطية لعقود التأمين وذلك في ضوء البيانات المتاحة، حيث لا تفصح شركات التأمين عن البيانات التفصيلية للعقود بشكل فردي من حيث تاريخ الاكتتاب وفترة التغطية لكل عقد من العقود المكتتبه، وتعد العقود في شركات التأمين العامة هي عقود سنوية وقد تكتتب خلال فترة القياس وتمتد إلى فترة التغطية التالية وهو ما يتم معالجته في التزامات التغطية المتبقية (Liabilities of Remaining Coverage (LRC) والتي يتم خصمها وفقا لمعدل الخصم السائد خلال فترة القياس.

يتم دفع تعويضات التأمين في نهاية فترة التغطية عن الاخطار التي وقعت خلال فترة القياس، وبالنسبة للأخطار التي لم يتم دفعها أو الاخطار التي لم يتم التقرير عنها خلال فترة القياس يتم معالجتها في التزامات التغطية المتكبدة (Liabilities for Incurred Coverage (LIC) ويتم خصمها بمعدل الخصم السائد خلال فترة القياس.

يتم الاعتراف بجزء من الأرباح (هامش الخدمة التعاقدية) (Contractual Service Margin (CSM) عن فترة التغطية وفقا لنسبة الخدمات أو التغطية المقدمة خلال فترة القياس، ويتم تحيل المتبقي من الأرباح إلى الفترة التالية باعتبارها أرباح غير محققة لم يتم تقديم التغطية المقابلة لها وتعد ضمن التزامات التغطية المتبقية.

قام الباحث بقياس عقود التأمين وعقود إعادة التأمين الوارد بشكل مجمع وذلك لتشابه طبيعتها وفقا لمتطلبات المعيار حيث لم يفصل المعيار بين عقود التأمين وإعادة التأمين الوارد في عملية القياس، وتمثل التغطية المتبقية منها في نهاية الفترة التزامات بالنسبة لشركات التأمين.

قام الباحث بقياس عقود إعادة التأمين الصادر (عقود إعادة التأمين المحتفظ بها) Reinsurance Held بشكل منفصل عن عقود التأمين المصدرة وإعادة التأمين الوارد، حيث منع المعيار إجراء المقاصة بين أصول والتزامات عقود التأمين في عملية القياس وفي التقارير المالية، حيث تمثل التغطية المتبقية من عقود إعادة التأمين الصادر اصولا بالنسبة لشركات التأمين.

ج- خطوات تنفيذ قياس عقود التأمين:

قام الباحث بإجراء عملية قياس عقود التأمين من خلال الخطوات التالية:

١- الخطوة الأولى: القياس الأولي لعقود التأمين:

قام الباحث بقياس عقود التأمين عند الاعتراف الأولي بهذه العقود وذلك بإجراء قياس لمتغيرات النموذج المقترح على النحو التالي:

- تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية PVFCF
- التدفقات النقدية المستقبلية من العقود المصدرة.
- الدفعات النقدية المستقبلية من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.
- تقدير قيمة تسويات المخاطر (Risk Adjustment (RA
- حساب هامش الخدمة التعاقدية (CSM) عند القياس الأولي

٢- الخطوة الثانية: القياس اللاحق لعقود التأمين:

عند القياس اللاحق لعقود التأمين يتم تسوية التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية وتحديد المبالغ المحررة من هامش الخدمة التعاقدية للاعتراف بها كأرباح عن التغطية المقدمة خلال الفترة، وقد اعتمد الباحث على نسبة التغطية المقدمة خلال الفترة إلى إجمالي أقساط عقود التأمين لتحديد قيمة هامش الخدمة التعاقدية المحررة خلال الفترة وكذلك المحرر من تسويات المخاطر، ويتم القياس اللاحق في ضوء متطلبات المعيار على النحو التالي:

أ- القياس اللاحق لعقود التأمين المباشرة والتأمين الوارد:

عند القياس اللاحق لعقود التأمين في نهاية يتم تسوية التغيرات في مكون الوفاء بالتدفقات النقدية المستقبلية لتحديد التدفقات التي تخص التغطية المتكبدة خلال الفترة والتدفقات المخصصة للتغطية المتبقية للفترة التالية، ومن ثم توزيع هامش الخدمة التعاقدية بين الفترة الحالية والفترات التالية التي تسري فيها عقود التأمين وإعادة التأمين الوارد، ويمثل الرصيد الختامي للالتزامات عقود التأمين الجزء المتبقي من التغطية بعد خصم المبالغ المدفوعة للتعويضات خلال العام وكذلك خصم المبالغ المحررة من هامش الخدمة التعاقدية نظير تقديم الخدمات خلال العام.

ب- القياس اللاحق لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها:

تمثل عقود إعادة التأمين المحتفظ بها اصولاً لشركة التأمين وفقاً لمتطلبات معيار IFRS17، حيث منع المعيار اجراء المقاصة بين أصول والتزامات عقود التأمين لتحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم والتقارير المالية، وبالتالي يتم القياس الاولي واللاحق لهذه العقود بشكل منفصل، وقد أشارت الدراسات السابقة أن شركات التأمين نادراً ما تحقق أرباحاً من شراء عقود إعادة التأمين إذ تهدف منها الى تحويل جزء من مخاطر العقود الأساسية إلى طرف آخر، وتعتبر كافة المبالغ المستردة تخفيضاً لأصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

٣- الخطوة الثالثة: حساب الدخل أو الخسارة من عقود التأمين:

بعد اجراء القياس اللاحق لعقود التأمين وتحديد رصيد التزامات التأمين يجب حساب أرباح أو خسائر عمليات التأمين عن الفترة الحالية، وأيضاً كما هو الحال في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والقياس اللاحق يتم احتساب ربح أو خسارة عقود التأمين المصدرة بشكل منفصل عن العقود المحتفظ بها، وذلك لتحقيق جودة المعلومات في القوائم والتقارير المالية.

٤- الخطوة الرابعة: حساب نتيجة خدمات التأمين:

تعد الخطوة الأخيرة في تطبيق متطلبات المعيار هي حساب نتيجة خدمات التأمين بعد قياس عقود التأمين المباشرة والعقود الواردة بشكل منفصل عن عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، ومن ثم يجب اعداد قائمة بايرادات ومصروفات التأمين لتحديد نتيجة خدمات التأمين.

ح- نتائج الدراسة الإحصائية لاختبار تأثير معيار IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي:

في ضوء ما تم عرضه من إجراءات وخطوات تنفيذ الدراسة التطبيقية في شركات التأمين محل الدراسة، قام الباحث بحساب مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين والتمثلة في (مؤشرات السيولة - مؤشرات الربحية - مؤشرات النشاط - مؤشرات الملاءة) من واقع القوائم والتقارير المالية للشركات محل الدراسة قبل تطبيق معيار IFRS17 وبعد تطبيق معالجات المعيار من قبل الباحث وذلك على سلسلة زمنية مدتها خمسة سنوات (٢٠١٧ - ٢٠٢١) وذلك باستخدام برنامج Microsoft Excel تمهيداً لإجراء الاختبارات الإحصائية على تلك البيانات لاختبار أثر تطبيق المعيار على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين المصرية. وسعيًا نحو تحقيق هدف الدراسة التطبيقية فقد اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج SPSS على النحو التالي:

- أساليب الإحصاء الوصفي وذلك لوصف بيانات متغيرات الدراسة من خلال:
 - الوسط الحسابي (كمقياس للنزعة المركزية).
 - الانحراف المعياري (كمقياس للتشتت).
- اختبار "ت" للعينات المرتبطة Paired T-test لقياس الفروق المعنوية بين عينتي الدراسة قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيق المعيار.
- تحليل الانحدار المجمع Pooled regression analysis لتحديد تأثير تطبيق المعيار على مؤشرات الأداء المالي بشركات التأمين.

أولاً: تحليل نتائج الإحصاء الوصفي:

١- نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشرات السيولة:

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشرات السيولة Y_1 في شركات التأمين المصرية وهي مكونة من ٤ مؤشرات (معدل الوفاء بالالتزامات الجارية $Y_{1.1}$ - المخصصات الفنية للأصول الجارية $Y_{1.2}$ - الأصول الجارية للالتزامات الجارية $Y_{1.3}$ - معدل التدفقات النقدية الي صافي الأقساط $Y_{1.4}$) وذلك لسلسلة زمنية مكونة من ١٠ سنوات، وقد قسم الباحث هذه السلسلة الى قسمين وهما ٥ سنوات قبل تطبيق المعيار و ٥ سنوات بعد تطبيق المعيار في الشركات محل الدراسة.

جدول رقم (٤)

اختبار Paired T-test لمؤشرات السيولة

Sig.	قيمة T-test	بعد تطبيق معيار IFRS17		قبل تطبيق معيار IFRS17		المتغيرات
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
.627	.491	.2700192	.255233	.3816407	.314507	$Y_{1.1}$
.000	-5.862	.0771177	.465213	.0280805	.340993	$Y_{1.2}$
.054	2.016	.3591124	1.611973	.2401298	1.836793	$Y_{1.3}$
.833	-.213	.6362575	.620173	.6131607	.571553	$Y_{1.4}$

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

- في ضوء الجدول السابق يلاحظ انخفاض معدل الوفاء بالالتزامات الجارية $Y_{1.1}$ من (314) وانحراف معياري (381) قبل تطبيق المعيار إلى (255) وانحراف معياري (270) بعد التطبيق، حيث ارتفعت الالتزامات الجارية نتيجة تطبيق المعيار بسبب فصل التزامات عقود التأمين المباشرة والتأمين الوارد عن أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، وكانت الزيادة في الالتزامات أكبر من الزيادة في التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية، وهو ما أدى الى انخفاض معدل الوفاء بالالتزامات الجارية بعد التطبيق، وعلى الرغم من ذلك يلاحظ عدم معنوية الفرق في المتوسط الحسابي قبل وبعد التطبيق بمستوى معنوية (627) وهو أكبر من (05) ومن ثم لا يوجد فرق معنوي بشأن معدل الوفاء بالالتزامات الجارية نتيجة تطبيق المعيار.
- علاوة على ما سبق، يوجد فرق معنوي بين المتوسط الحسابي لمؤشر المخصصات الفنية للأصول الجارية $Y_{1.2}$ قبل وبعد التطبيق، حيث ارتفع المتوسط الحسابي لهذا المؤشر من (340) وانحراف معياري (028) قبل التطبيق إلى (465) وانحراف معياري (077) وبمستوى معنوية (000) وهو أقل من (05) الأمر الذي يشير الى وجود تغير جوهري في المؤشر نتيجة تطبيق المعيار، ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى الزيادة الملحوظة في المخصصات الفنية (حقوق حملة الوثائق) نتيجة تطبيق المعيار، وعلى الرغم من زيادة الأصول الجارية بسبب إضافة أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها إلا أن الزيادة في التزامات التغطية المتبقية بعد تطبيق المعيار كان أكبر من الزيادة في قيمة الأصول الجارية بسبب الغاء المقاصة بين التزامات واصول عقود التأمين فضلا عن ترحيل جزء من هامش الخدمة التعاقدية باعتبارها أرباح غير مكتسبة عن التغطية المتبقية.
- وفي هذا السياق انخفض المتوسط الحسابي لمؤشر الأصول الجارية للالتزامات الجارية $Y_{1.3}$ من (1.836) وانحراف معياري (240) قبل التطبيق إلى (1.611) وانحراف معياري (359) بعد التطبيق، ويعزي الباحث هذا الانخفاض في المؤشر أيضا لنفس السبب السابق وهو زيادة الالتزامات الجارية بعد تطبيق المعيار، وعلى الرغم من التغير في المتوسط الحسابي إلا أن الفرق غير معنوي بين كلا المتوسطين قبل وبعد التطبيق بمستوى معنوية (054) وهو أكبر من (05) وبالتالي لا يوجد فرق جوهري في المؤشر نتيجة تطبيق المعيار.
- وأخيرا ارتفع متوسط معدل التدفقات النقدية الي صافي الأقساط $Y_{1.4}$ بعد تطبيق المعيار من (571) وانحراف معياري (6131) إلى (620) بانحراف معياري (636)، وذلك نتيجة التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وعدم تأثر صافي الأقساط بشكل كبير بمعدلات الخصم المطبقة في ضوء المعيار حيث أن الأقساط تحصل في نفس فترة الاعتراف الاولي بعقود التأمين ومن ثم لا يطبق عليها معدل الخصم إذ أنها تحصل في نفس الفترة المالية، ونتيجة لذلك كانت الفروق في متوسطات المؤشر غير جوهري قبل وبعد التطبيق بمستوى معنوية (833) وهو أكبر من (05).

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

٢- نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشرات الربحية:

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشرات الربحية Y_2 في شركات التأمين المصرية وهي مكونة من ٦ مؤشرات (العائد على إجمالي الأصول $Y_{2.1}$ -العائد على إجمالي حقوق المساهمين $Y_{2.2}$ - العائد على صافي الاستثمارات $Y_{2.3}$ - معدل التعويضات $Y_{2.4}$ - النسبة المجمعة $Y_{2.5}$ - معدل الأرباح الفنية الي الأقساط $Y_{2.6}$)، وذلك لسلسلة زمنية مكونة من ٥ سنوات قبل تطبيق المعيار و ٥ سنوات بعد تطبيق المعيار.

جدول رقم (٥)

اختبار Paired T-test لمؤشرات الربحية

Sig.	قيمة T-test	بعد تطبيق معيار IFRS17		قبل تطبيق معيار IFRS17		المتغيرات
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
.017	2.538	.0261252	.071847	.0227474	.094547	$Y_{2.1}$
.515	.660	.0766516	.196113	.0599890	.212693	$Y_{2.2}$
.372	.907	.0371491	.097233	.0259447	.107840	$Y_{2.3}$
.597	-.535	.0736294	.438973	.0710804	.424827	$Y_{2.4}$
.000	5.406	.0635444	.712907	.0780123	.853360	$Y_{2.5}$
.209	1.285	.0583048	.168593	.0476645	.193580	$Y_{2.6}$

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

في ضوء الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- انخفاض المتوسط الحسابي لمؤشر العائد على إجمالي الأصول $Y_{2.1}$ ، وهو مؤشر يمكن احتسابه عن طريق قسمة صافي دخل الفترة على إجمالي الأصول، وقد انخفض هذا المؤشر من (0.094547) قبل التطبيق إلى (0.071847) بعد التطبيق وبانحراف معياري (0.0227474)، (0.0261252) على التوالي، ويرجع ذلك إلى انخفاض صافي الدخل نتيجة تطبيق المعيار، حيث كانت تعترف شركات التأمين بكافة الأقساط كإيرادات تأمين فورا عند الاكتتاب قبل تطبيق المعيار، ولكن مع تطبيق المعيار أصبح يتم تأجيل جزء من هامش الخدمة التعاقدية كمخزن للأرباح غير المحققة نظير التغطية المتبقية Remaining Coverage، ومن ثم فإنه يمكن ملاحظة أن هناك فروق جوهرية في هذا المؤشر قبل وبعد تطبيق المعيار وذلك بمستوى معنوية (0.017) وهو أقل من (0.05) مما يشير إلى معنوية الفرق في المتوسط الحسابي.
- انخفاض المتوسط الحساب لمؤشر العائد على حقوق المساهمين $Y_{2.2}$ والذي يمكن تقديره عن طريق قسمة صافي ربح الفترة على إجمالي حقوق المساهمين، وقد انخفض هذا المؤشر من (0.212693) إلى (0.196113) وبانحراف معياري (0.0599890)، (0.0766516) على التوالي، وذلك بسبب انخفاض نتيجة خدمات التأمين بعد تطبيق المعيار، وعلى الرغم من ذلك يمكن ملاحظة عدم معنوية الفروق بين المتوسطات الحسابية بمستوى معنوية (0.515) وهي قيمة أكبر من (0.05)، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض حقوق الملكية في نفس الوقت وكنتيجة أيضا لانخفاض صافي الدخل.
- كما انخفض مؤشر العائد على صافي الاستثمارات $Y_{2.3}$ بعد تطبيق المعيار وذلك بمتوسط حسابي (0.107840)، (0.097233) وانحراف معياري (0.0259447)، (0.0371491) على التوالي، ويرجع ذلك أيضا لانخفاض صافي الدخل، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد فروق معنوية بين قيم هذا المؤشر قبل وبعد تطبيق المعيار وذلك بمستوى معنوية (0.372) وهو أكبر من (0.05).
- وعلى الجانب الآخر ارتفعت قيمة المتوسط الحسابي لمعدل التعويضات $Y_{2.4}$ بعد تطبيق المعيار وهو مؤشر مالي لتقييم ربحية الشركة من النشاط التأميني من خلال اظهار مدى تغطية الأقساط المكتتبة للتعويضات المتكبدة والفائض الناتج، ويعزى الباحث ارتفاع معدل التعويضات من (0.424827)، إلى (0.438973) بعد التطبيق إلى إلزام المعيار الفصل بين التعويضات المدفوعة على التأمين المباشر وعقود إعادة التأمين الوارد والتعويضات المستردة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتي تعد تخفيضا لأصول إعادة التأمين الصادر، وعلى الرغم من ذلك تشير نتائج التحليل الإحصائي الى عدم وجود فرق جوهري في معدل التعويضات بمستوى معنوية (0.597)، وهي أكبر من (0.05).

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

- وفي هذا السياق انخفض المتوسط الحسابي لمؤشر النسبة المجمعة $Y_{2.5}$ بعد تطبيق المعيار من (853360) إلى (712907)، ويرجع هذا الانخفاض إلى الزيادة في صافي الأقساط بعد استبعاد أقساط التأمين الصادر وتعديل هذه الأقساط بمعدل الخصم المطبق على الأقساط المدينة المتوقع تحصيلها في فترات التغطية المتبقية لعقود التأمين، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الاستحواذ لعقود التأمين بسبب الاعتراف بجزء منها كمصروفات وتأجيل الجزء الآخر لفترات التغطية المتبقية وفقا لمتطلبات المعيار، ومن خلال الجدول يمكن ملاحظة أن هناك فروق جوهرية بين المتوسطات الحسابية قبل وبعد تطبيق المعيار، وذلك بمستوى معنوية (0.000) وهو أقل من (0.05).
- وأخيرا تشير نتائج التحليل الاحصائي الوصفي إلى عدم وجود فروق معنوية في مؤشر الأرباح الفنية إلى الأقساط المكتتبة $Y_{2.6}$ بمستوى معنوية (209) وهو أكبر من (0.05)، وحيث انخفض المتوسط الحسابي من (193580) إلى (168593)، ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى انخفاض نتيجة خدمات التأمين من واقع القياس المحاسبي لعقود التأمين في ضوء متطلبات المعيار، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الانخفاض يعد غير معنوي احصائيا، وقد يرجع ذلك إلى تأثير المعيار على العلاقة بين الأقساط المكتتبة والأرباح الناتجة عن نشاط التأمين إذ لم تعد الزيادة في الاكتتاب ضمانا لتحقيق قدر كبير من الأرباح، ولكن ترتبط الأرباح بالتغطية (الخدمات) المقدمة خلال الفترة المالية.

٣- نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمؤشرات النشاط:

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشرات النشاط Y_3 في شركات التأمين المصرية وهي مكونة من ٣ مؤشرات:

- الأقساط إلى حقوق المساهمين $Y_{3.1}$
- معدل التغيير في صافي الأقساط $Y_{3.2}$
- معدل الاحتفاظ $Y_{3.4}$

وذلك لسلسلة زمنية مكونة من ١٠ سنوات، وقد قسم الباحث هذه السلسلة إلى قسمين وهما ٥ سنوات قبل تطبيق المعيار و ٥ سنوات بعد تطبيق المعيار في الشركات محل الدراسة.

جدول رقم (٦)

اختبار Paired T-test لمؤشرات النشاط

Sig.	T- قيمة test	بعد تطبيق معيار IFRS17		قبل تطبيق معيار IFRS17		المتغيرات
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
.764	-.303	.2537042	.612060	.2246473	.585527	$Y_{3.1}$
.989	.013	.1643124	.181480	.1621237	.182273	$Y_{3.2}$
.614	-.510	.1028963	.599607	.1003068	.580673	$Y_{3.3}$

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

- في ضوء الجدول السابق لنتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة يتضح ما يلي:
- ارتفعت قيمة مؤشر الأقساط إلى حقوق المساهمين بعد تطبيق معيار IFRS17 وذلك بمتوسط حسابي (612060) مقارنة بمتوسط (585527) قبل التطبيق، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة أقساط التأمين المباشر وإعادة التأمين الوارد بعد استبعاد تأثير أقساط عقود التأمين المحتفظ بها وفقا لمتطلبات المعيار حيث يتم إدراجها بشكل منفصل في قياس عقود إعادة التأمين المحتفظ بها Reinsurance Held، وهي نتيجة تتفق مع الدراسة التطبيقية التي تمت على شركات التأمين محل الدراسة، وعلى الرغم من ذلك فقد بينت نتائج التحليل الوصفي عدم وجود اختلافات معنوية بين متوسطات المؤشر قبل وبعد التطبيق، ويفسر الباحث ذلك بسبب زيادة حقوق المساهمين في بعض الشركات محل الدراسة بالتوازي مع الزيادة في الأقساط مما يجعل الفروق غير معنوية، وذلك بمستوى معنوية (764) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05).
 - يتضح من الجدول السابق انخفاض طفيف في معدل التغيير في صافي الأقساط للفترة محل الدراسة مقارنة بالفترة السابقة بمتوسط حسابي (181480) بعد التطبيق بالمقارنة بمتوسط (182273) قبل تطبيق المعيار، ويشير الباحث إلى أن هذا الانخفاض في معدل التغيير يرجع إلى تطبيق معدل الخصم الحالي على جزء من

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

الأقساط وهي الأقساط المدبنة المتوقع تحصيلها في فترات التغطية المتبقية لعقود التأمين مما أثر على معدل التغير، ومن ثم فإن نتائج التحليل الوصفي تشير إلى عدم معنوية الفروق في متوسطات هذا المؤشر بمستوى معنوية (989). وهو أكبر من مستوى المعنوية (05).

وأخيرا اشارت النتائج إلى ارتفاع معدل الاحتفاظ في الشركات محل الدراسة بشكل طفيف بعد تطبيق المعيار بمتوسط (599607). مقارنة بمتوسط (580673). قبل التطبيق، حيث يشير هذا المؤشر الى سياسة الشركة في إعادة التأمين ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالمخاطر، وهي نتيجة منطقية حيث تشير سياسة الشركة إلى معدلات الأقساط المحتفظ بها بشكل ثابت، ولكن الانخفاض في قيمة اجمالي الأقساط نتيجة تطبيق معدلات الخصم يؤدي إلى هذه الزيادة في معدل الاحتفاظ، وبالتالي فإن نتائج التحليل الاحصائي تشير إلى عدم وجود فروق معنوية في معدل الاحتفاظ نتيجة تطبيق المعيار وذلك بمستوى معنوية (614). وهو أكبر من (05).

٤- نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمؤشرات الملاءة:

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لمؤشرات الملاءة Y₄ في شركات التأمين المصرية وهي مكونة من ٦ مؤشرات، وذلك لسلسلة زمنية مكونة من ١٠ سنوات، وقد قسم الباحث هذه السلسلة الى قسمين وهما ٥ سنوات قبل تطبيق المعيار و ٥ سنوات بعد تطبيق المعيار في الشركات محل الدراسة.

جدول رقم (٧)

اختبار Paired T-test لمؤشرات الملاءة

Sig.	T- قيمة test	بعد تطبيق معيار IFRS17		قبل تطبيق معيار IFRS17		المتغيرات
		الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
.002	3.491	1.3201270	2.723153	1.7368195	4.689320	Y _{4.1}
.779	.283	.1983102	.746920	.1889863	.766920	Y _{4.2}
1.000	.000	.0304218	.167873	.0304218	.167873	Y _{4.3}
.831	-.216	.0252467	.046773	.0236484	.044847	Y _{4.4}
.025	-2.374	.8239975	1.983207	.4356490	1.411767	Y _{4.5}
.913	.110	.1949835	.146067	.1809858	.153607	Y _{4.6}

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

من خلال الجدول السابق للتحليل الوصفي لمؤشرات الملاءة يتضح ما يلي:

- انخفض معدل كفاية الأموال الخاصة نتيجة تطبيق المعيار من (4.689320) قبل التطبيق إلى (2.723153) ، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة نتيجة تطبيق المعيار بسبب تأثير المعيار بشكل سلبي على ربحية نشاط التأمين عن طريق معدلات الخصم وتأجيل الاعتراف بجزء من الأرباح نظير التغطية المتبقية، ومن ثم تشير النتائج إلى وجود فروق معنوية في هذا المؤشر بعد تطبيق المعيار بمستوى معنوية (002). وهو أكبر من مستوى المعنوية (05)، والجدير بالذكر أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسة التطبيقية على الشركات محل الدراسة، إذ يتوقع الباحث أن الانخفاض في هذا المؤشر يعتبر جوهرية نتيجة استبعاد تعويضات عقود إعادة التأمين المحتفظ بها من اجمالي التعويضات إذ تعد التعويضات المستردة تخفيضا في قيمة أصول إعادة التأمين، ومن ثم زيادة قيمة تكاليف التعويضات في مقابل الأموال الخاصة.
- كما اشارت النتائج إلى انخفاض المتوسط الحسابي لمعدل الأموال الخاصة الى الاستثمار في الأوراق المالية بعد تطبيق المعيار وذلك بمتوسط (746920). مقارنة بمتوسط (766920). قبل التطبيق، وتعد هذه نتيجة منطقية بسبب انخفاض حقوق المساهمين نتيجة تأثر أرباح نشاط التأمين بشكل سلبي بعد تطبيق المعيار، وعلى الرغم من انخفاض المتوسط الحسابي إلا أن النتائج تشير إلى عدم وجود فروق جوهرية في المؤشر بعد تطبيق المعيار بمستوى معنوية (779). وهو أكبر من قيمة (05)، وقد يرجع ذلك إلى عدم إدراج الاستثمار في الأوراق المالية في عملية القياس وعدم تأثرها بتطبيق المعيار، كما اشارت النتائج إلى عدم وجود أي فروق معنوية في مؤشر رأس المال إلى الاستثمارات، وذلك بسبب عدم تغير رأس المال قبل وبعد تطبيق المعيار.
- وفي سياق متصل اشارت نتائج التحليل إلى عدم وجود فروق معنوية في معدل الأصول الثابتة إلى الأموال الخاصة نتيجة تطبيق المعيار بمستوى معنوية (831)، وهو أكبر من (05)، حيث ارتفع المتوسط الحسابي

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

بشكل بسيط من (0.044847) إلى (0.046773). بعد التطبيق نتيجة الانخفاض في حقوق المساهمين متأثرة بانخفاض الأرباح عن نشاط التأمين، ولكنها زيادة غير جوهرية نتيجة عدم تغير الأصول الثابتة.

كما أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى تغير كبير في مؤشر الرافعة المالية، حيث ارتفع المتوسط الحسابي للمؤشر من (1.411767) قبل تطبيق المعيار إلى (1.983207) بعد التطبيق، وتعد هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير نتيجة الزيادة في التزامات التأمين وفقاً لمتطلبات المعيار، وهي نتيجة تتفق مع نتائج الدراسة التطبيقية على الشركات محل الدراسة لتوضح انعكاسات المعيار على قدرة حقوق الملكية على تغطية التزامات شركات التأمين، ونتيجة لذلك أشارت نتائج التحليل الوصفي إلى وجود فروق جوهرية في هذا المؤشر بمستوى معنوية (0.025) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05). مما يشير إلى أهمية التغير في هذا المؤشر نتيجة تطبيق المعيار. وأخيراً تشير نتائج التحليل الوصفي إلى انخفاض معدل التغير في حقوق المساهمين للفترة محل الدراسة عن الفترة السابقة، حيث انخفض المتوسط الحسابي من (1.153607) قبل التطبيق إلى (1.146067) بعد تطبيق معيار IFRS 17، ويرجع ذلك إلى تأثير تخفيض أرباح التأمين على حقوق المساهمين، وعلى الرغم من انخفاض المتوسط الحسابي إلا أن النتائج تشير إلى عدم جوهرية هذا التغير نتيجة تطبيق المعيار بمستوى معنوية (0.913) وهو أكبر من (0.05).

ثانياً: تحليل نتائج الانحدار لاختبار فروض الدراسة:

اعتمد الباحث على نموذج الانحدار المجمع Pooled Regression Model لقياس تأثير تطبيق معيار IFRS17 كمتغير مستقل على عدد من المتغيرات التابعة (المؤشرات المالية لشركات التأمين)، وهو نموذج شائع لتحليل البيانات الجدولية Panel Data، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المجمع عند مستوى معنوية (0,05) ويوضح الباحث فيما يلي نتائج هذا التحليل لبيان تأثير تطبيق معيار IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين.

١- تحليل الانحدار لمؤشر السيولة الكلي Y_1 واختبار الفرض الاحصائي:

يتناول الباحث في هذا الجزء تحليل الانحدار الخطي للتحقق من تأثير تطبيق معيار IFRS17 على المؤشر الكلي للسيولة في شركات التأمين، ويوضح الجدول التالي نتائج الانحدار والارتباط بين المتغير المستقل (IFRS17) والمتغير التابع (مؤشر السيولة Y_1):

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل الانحدار

بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للسيولة

Y_1		B	المتغير التابع
القيمة	t. test		
11.431	.000	.766	ثابت الانحدار
-.294	.771	-.028	تطبيق معيار IFRS17
.055			معامل الارتباط R
.003			معامل التحديد R^2
.086			قيمة F المحسوبة
1-28			درجات الحرية
.771			مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من خلال الجدول السابق التأثير السلبي لتطبيق معيار IFRS17 على المؤشر الكلي للسيولة، ويمكن توضيح النتائج على النحو التالي:

- بلغ معامل التحديد Coefficient Of Determination (R^2) (0.003) وهي نسبة منخفضة تشير إلى أن المتغير المستقل يمكن أن يفسر (0.03%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع، كما تشير النتائج إلى أن الارتباط بين المتغير المستقل مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) هو (0.055). ومن ثم تشير تلك النتائج

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

الى وجود علاقة ارتباط غير معنوية عند مستوى معنوية (0,05) للمتغير المستقل، ويعني ذلك ان العلاقة بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للسيولة علاقة ارتباط ضعيفة.

- كما بلغت قيمة ف المحسوبة (0.086) وذلك بمستوى معنوية (0.771) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، الامر الذي يشير الى عدم معنوية النموذج بشكل كلي، كما بلغت قيمة ت (-2.294) بمستوى معنوية (0.771) وهي أيضا أكبر من مستوى معنوية (0.05) الامر الذي يشير إلى عدم معنوية النموذج على المستوى الجزئي.
- وفي هذا السياق يشير الباحث إلى ضعف تأثير المعيار IFRS17 على المؤشر الكلي للسيولة، حيث بلغ معامل الانحدار B (-0.028) وهو تأثير سلبي ولكنه غير معنوي، ومن ثم يمكن اشتقاق نموذج الانحدار للمؤشر الكلي للسيولة على النحو التالي:

$$Y_1 = .766 - .028 X$$

وفي ضوء ما سبق يؤكد الباحث على الرغم من تأثير المعيار على معدل المخصصات الفنية للأصول ($Y_{1.2}$) الجارية ومعدل الأصول الجارية للالتزامات الجارية ($Y_{1.3}$) إلا أن تأثير المعيار IFRS17 على المؤشر الكلي للسيولة غير معنوي ويرجع ذلك إلى ضعف تأثير المعيار على مؤشرات التدفقات النقدية، والجدير بالذكر أنه رغم التأثير الضعيف للمعيار على المؤشر الكلي للسيولة إلا أنه تأثير سلبي مما يعد إنذار مبكر لشركات التأمين لتحقيق التوازن في السيولة لمواجهة المطالبات المستقبلية لحملة الوثائق في ضوء تطبيق المعيار والذي ينتهج سياسة متحفظة في خصم التدفقات النقدية المستقبلية.

وفي سياق عرض نتائج تحليل الانحدار للمؤشرات الفرعية للسيولة والمؤشر الكلي واستخلاص نموذج الانحدار لأثر المعيار IFRS17 على مؤشرات السيولة وعدم معنوية تأثير المعيار عند مستوى معنوية (0.771) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) يشير الباحث إلى:

رفض الفرض الفرعي لتأثير المعيار والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقا لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات السيولة" وقبول الفرض البديل، حيث لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق متطلبات القياس والإفصاح في ضوء معيار IFRS17 على مؤشرات السيولة.

٢- تحليل الانحدار لمؤشرات الربحية Y_2 :

تحليل الانحدار لمؤشر الربحية الكلي Y_2 واختبار الفرض الاحصائي:

يتناول الباحث في هذا الجزء تحليل الانحدار الخطي للتحقق من تأثير تطبيق معيار IFRS17 على المؤشر الكلي للربحية في شركات التأمين، ويوضح الجدول التالي نتائج الانحدار والارتباط بين المتغير المستقل (IFRS17) والمتغير التابع (مؤشر الربحية Y_2):

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار

بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للربحية

Y_2		المتغير التابع	
t. test	القيمة	B	المتغير المستقل
.000	34.094	.314	ثابت الانحدار
.016	-2.570	-.034	تطبيق معيار IFRS17
	.437		معامل الارتباط R
	.191		معامل التحديد R^2
	6.607		قيمة F المحسوبة
	1-28		درجات الحرية
	.016		مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

يتضح من خلال الجدول السابق التأثير السلبي لتطبيق معيار IFRS17 على المؤشر الكلي للربحية، ويمكن توضيح النتائج على النحو التالي:

- بلغ معامل التحديد Coefficient Of Determination (R^2) (.191) وهي نسبة مرتفعة تشير إلى جودة توفيق النموذج وأن المتغير المستقل (تطبيق معيار IFRS17) يمكن أن يفسر (19.1%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (مؤشرات الربحية)، كما تشير النتائج إلى أن الارتباط بين المتغير المستقل مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) هو (.437). ومن ثم تشير تلك النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0,05) للمتغير المستقل، ويعني ذلك ان العلاقة بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للربحية علاقة ارتباط عكسية قوية.
- كما بلغت قيمة F المحسوبة (6.607) وذلك بمستوى معنوية (0.016) وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05)، الامر الذي يشير إلى معنوية النموذج بشكل كلي، كما بلغت قيمة T (-2.570) بمستوى معنوية (0.016) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) الامر الذي يشير إلى معنوية النموذج على المستوى الجزئي.
- وفي هذا السياق يشير الباحث إلى قوة تأثير المعيار IFRS17 على المؤشر الكلي للربحية، حيث بلغ معامل الانحدار B (-0.034) وهو تأثير سلبي ولكنه معنوي ودال احصائياً، ومن ثم يمكن اشتقاق نموذج الانحدار للمؤشر الكلي للربحية على النحو التالي:

$$Y_2 = .314 - .034 X$$

وفي سياق عرض نتائج تحليل الانحدار للمؤشرات الفرعية للربحية والمؤشر الكلي واستخلاص نموذج الانحدار لأثر المعيار IFRS17 على مؤشرات الربحية ومعنوية تأثير المعيار عند مستوى معنوية (0.016) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) يشير الباحث إلى:

قبول الفرض الفرعي لتأثير المعيار والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقاً لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات السيولة" ورفض الفرض البديل.

١. تحليل الانحدار لمؤشرات النشاط Y_3 :

يتناول الباحث من في هذا الجزء تأثير تطبيق معيار IFRS17 على مؤشرات النشاط في شركات التأمين (الأقساط الي حقوق المساهمين $Y_{3,1}$ - معدل التغير في صافي الأقساط $Y_{3,2}$ - معدل الاحتفاظ $Y_{3,4}$) من خلال أسلوب تحليل الانحدار وذلك لمحاولة استخلاص نموذج لدرجة تأثير تطبيق المعيار على المؤشر الكلي للنشاط كما يلي:

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار

بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للنشاط

المؤشر الكلي للنشاط Y_3		المتغير التابع	
t. test		B	المتغير المستقل
مستوى المعنوية	القيمة		
.000	12.932	.449	ثابت الانحدار
.764	.303	.015	تطبيق معيار IFRS17
	.057		معامل الارتباط R
	.003		معامل التحديد R^2
	.092		قيمة F المحسوبة
	1-28		درجات الحرية
	.764		مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

يتضح من خلال الجدول السابق التأثير الايجابي لتطبيق معيار IFRS17 على المؤشر الكلي للنشاط، ويمكن توضيح النتائج على النحو التالي:

- بلغ معامل التحديد Coefficient Of Determination (R^2) (0.003)، وهي نسبة منخفضة تشير إلى أن المتغير المستقل (تطبيق معيار IFRS17) يمكن أن يفسر (0.03%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (مؤشرات النشاط)، كما تشير النتائج إلى أن الارتباط بين المتغير المستقل مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) هو (0.057). ومن ثم تشير تلك النتائج إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0,05) للمتغير المستقل، ويعني ذلك ان العلاقة بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للنشاط علاقة ارتباط طردية ولكنها غير معنوية.
- كما بلغت قيمة F المحسوبة (0.092) وذلك بمستوى معنوية (0.764). وهي أكبر من مستوى المعنوية (0,05)، الامر الذي يشير إلى عدم معنوية النموذج بشكل كلي، كما بلغت قيمة t (0.303) بمستوى معنوية (0.764). وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05) الامر الذي يشير إلى عدم معنوية نموذج الانحدار لمؤشر النشاط على المستوى الجزئي.
- وفي هذا السياق يشير الباحث إلى ضعف تأثير المعيار IFRS17 على المؤشر الكلي للنشاط، حيث بلغ معامل الانحدار B (0.015). وهو تأثير طردي ولكنه غير معنوي، ومن ثم يمكن اشتقاق نموذج الانحدار للمؤشر الكلي للنشاط على النحو التالي:

$$Y_3 = .449 + .015 X$$

وفي سياق عرض نتائج تحليل الانحدار للمؤشر الكلي للنشاط واستخلاص نموذج الانحدار لأثر المعيار IFRS17 على مؤشرات النشاط وعدم معنوية تأثير المعيار عند مستوى معنوية (0.764) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05) يشير الباحث إلى:

رفض الفرض الفرعي لتأثير المعيار والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقاً لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات النشاط" وقبول الفرض البديل، حيث لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمعيار على مؤشرات النشاط.

٢. تحليل الانحدار لمؤشرات الملاءة Y_4 :

يتناول الباحث من في هذا الجزء تأثير تطبيق معيار IFRS17 على مؤشرات الملاءة في شركات التأمين من خلال أسلوب تحليل الانحدار وذلك لمحاولة استخلاص نموذج لدرجة تأثير تطبيق المعيار على كل مؤشر من مؤشرات الملاءة محل الدراسة كما يلي:

جدول رقم (١١)

نتائج تحليل الانحدار

بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للملاءة

Y_4		المتغير التابع	
t. test		B	المتغير المستقل
مستوى المعنوية	القيمة		
.000	19.856	1.206	ثابت الانحدار
.010	-2.757	-.237	تطبيق معيار IFRS17
	.462		معامل الارتباط R
	.213		معامل التحديد R^2
	7.599		قيمة F المحسوبة
	1-28		درجات الحرية
	.010		مستوى المعنوية

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

يتضح من خلال الجدول السابق التأثير السلبي لتطبيق معيار IFRS17 على المؤشر الكلي للملاءة، ويمكن توضيح النتائج على النحو التالي:

- بلغ معامل التحديد Coefficient Of Determination (R^2) (.213) وهي نسبة مرتفعة تشير إلى جودة توفيق النموذج وأن المتغير المستقل (تطبيق معيار IFRS17) يمكن أن يفسر (21.3%) من التغير الذي يحدث في المتغير التابع (مؤشرات الملاءة)، كما تشير النتائج إلى أن الارتباط بين المتغير المستقل مع المتغير التابع وفقاً لمعامل الارتباط (R) هو (.462). ومن ثم تشير تلك النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0,05) للمتغير المستقل، ويعني ذلك ان العلاقة بين تطبيق معيار IFRS17 والمؤشر الكلي للملاءة علاقة ارتباط عكسية قوية.
- كما بلغت قيمة F المحسوبة (7.599) وذلك بمستوى معنوية (0.010). وهي أقل من مستوى المعنوية (0,05)، الامر الذي يشير الى معنوية النموذج بشكل كلي، كما بلغت قيمة T (-2.757) بمستوى معنوية (0.010). وهي أقل من مستوى معنوية (0.05) الامر الذي يشير إلى معنوية النموذج على المستوى الجزئي.
- وفي هذا السياق يشير الباحث إلى قوة تأثير المعيار IFRS17 على المؤشر الكلي للملاءة، حيث بلغ معامل الانحدار B (-.237) وهو تأثير سلبي ولكنه معنوي ودال احصائياً، ومن ثم يمكن اشتقاق نموذج الانحدار للمؤشر الكلي للربحية على النحو التالي:

$$Y_4 = 1.206 - .237 X$$

ويشير الباحث إلى أن هذه النتيجة تتفق مع نتائج الدراسة التطبيقية على الشركات محل الدراسة، حيث أن الانخفاض في هذا المؤشر يعتبر جوهرياً نتيجة استبعاد تعويضات عقود إعادة التأمين المحفوظ بها من اجمالي التعويضات إذ تعد التعويضات المستردة تخفيضاً في قيمة أصول إعادة التأمين، ومن ثم زيادة قيمة تكاليف التعويضات في مقابل الأموال الخاصة، علاوة على ذلك فإن انخفاض ربحية نشاط التأمين نتيجة تطبيق المعيار أثر بشكل ملحوظ على معدلات التغير في حقوق المساهمين، وأخيراً أدت الزيادة في التزامات التأمين إلى ارتفاع معدل الرافعة المالية، حيث أن ارتفاع الالتزامات وانخفاض حقوق الملكية متأثرة بالنقص في أرباح نشاط التأمين أدى إلى تأثير مؤشرات الملاءة بشكل كبير.

وفي سياق عرض نتائج تحليل الانحدار للمؤشر الكلي للملاءة واستخلاص نموذج الانحدار لأثر المعيار IFRS17 على مؤشرات الملاءة ومعنوية تأثير المعيار عند مستوى معنوية (0.010) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05) يشير الباحث إلى:

قبول الفرض الفرعي لتأثير المعيار والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقاً لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات الملاءة" ورفض الفرض البديل.

وفي ضوء العرض السابق لنتائج اختبار t-test لتوصيف متغيرات الدراسة التطبيقية من خلال متوسطات المؤشرات المالية قبل وبعد تطبيق معيار IFRS17، بالإضافة إلى تحليل الانحدار لتقييم تأثير معيار IFRS17 على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة، يمكن للباحث تلخيص نتائج الانحدار واختبار الفروض الإحصائية الخاصة بتأثير المعيار ومن ثم اشتقاق نماذج الانحدار التي تعبر عن تأثير المعيار على المؤشرات المالية محل الدراسة وذلك على النحو التالي:

١. نتائج تحليل الانحدار بشأن مؤشرات السيولة Y1:

يلخص الجدول التالي نتائج نماذج الانحدار لتقييم تأثير معيار IFRS17 على مؤشرات السيولة ومن ثم اختبار الفرض الاحصائي:

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار	قيمة المعنوية	طبيعة المعنوية
تطبيق معيار IFRS17 (X)	Y _{1.1}	-0.059	.627	غير معنوي
	Y _{1.2}	.124	.000	معنوي
	Y _{1.3}	-0.225	.054	غير معنوي

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

غير معنوي	.833	.049	Y _{1.4}
غير معنوي	.771	-.028	Y ₁

وفي ضوء الجدول السابق تم رفض الفرض الفرعي لتأثير المعيار IFRS17 والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقاً لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات السيولة" وقبول الفرض البديل، حيث لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق متطلبات القياس والإفصاح في ضوء معيار IFRS17 على مؤشرات السيولة.

٢. نتائج تحليل الانحدار بشأن مؤشرات الربحية Y2:

يلخص الجدول التالي نتائج نماذج الانحدار لتقييم تأثير معيار IFRS17 على مؤشرات الربحية ومن ثم اختبار الفرض الاحصائي:

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار	قيمة المعنوية	طبيعة المعنوية
تطبيق معيار IFRS17 (X)	Y _{2.1}	-.023	.017	معنوي
	Y _{2.2}	-.660	.515	غير معنوي
	Y _{2.3}	-.011	.372	غير معنوي
	Y _{2.4}	.014	.597	غير معنوي
	Y _{2.5}	-.140	.000	معنوي
	Y _{2.6}	-.025	.209	غير معنوي
	Y ₂	-.034	.016	معنوي

وفي ضوء الجدول السابق تم قبول الفرض الفرعي لتأثير المعيار IFRS17 والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقاً لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات الربحية" ورفض الفرض البديل.

٣. نتائج تحليل الانحدار بشأن مؤشرات النشاط Y3:

يلخص الجدول التالي نتائج نماذج الانحدار لتقييم تأثير معيار IFRS17 على مؤشرات النشاط ومن ثم اختبار الفرض الاحصائي:

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار	قيمة المعنوية	طبيعة المعنوية
تطبيق معيار IFRS17 (X)	Y _{3.1}	.027	.764	غير معنوي
	Y _{3.2}	.000	.989	غير معنوي
	Y _{3.3}	.019	.614	غير معنوي
	Y ₃	.015	.764	غير معنوي

وفي ضوء الجدول السابق تم رفض الفرض الفرعي لتأثير المعيار IFRS17 والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقاً لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات النشاط" وقبول الفرض البديل، حيث لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق متطلبات القياس والإفصاح في ضوء معيار IFRS17 على مؤشرات النشاط.

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

٤. نتائج تحليل الانحدار بشأن مؤشرات الملاءة Y4:
يلخص الجدول التالي نتائج نماذج الانحدار لتقييم تأثير معيار IFRS17 على مؤشرات الملاءة ومن ثم اختبار الفرض الاحصائي:

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار	قيمة المعنوية	طبيعة المعنوية
تطبيق معيار IFRS17 (X)	Y4.1	-1.966	.002	معنوي
	Y4.2	-.020	.779	غير معنوي
	Y4.4	.002	.831	غير معنوي
	Y4.5	.571	.025	معنوي
	Y4.6	-.008	.913	غير معنوي
	Y4	-.237	.010	معنوي

وفي ضوء الجدول السابق تم قبول الفرض الفرعي لتأثير المعيار IFRS17 والذي ينص على "يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقياس والإفصاح عن عقود التأمين وفقا لمتطلبات IFRS 17 على مؤشرات الملاءة" ورفض الفرض البديل.
وتتمثل نماذج الانحدار الرئيسية للمتغيرات التابعة فيما يلي:

$$\begin{aligned} Y_1 &= .766 - .028 X \\ Y_2 &= .314 - .034 X \\ Y_3 &= .449 + .015 X \\ Y_4 &= 1.206 - .237 X \end{aligned}$$

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- 1- أفادت الدراسة التطبيقية في شركات التأمين محل الدراسة بوجود تأثير جوهري لمعيار عقود التأمين IFRS17 على بيانات القوائم المالية لشركات التأمين وخاصة زيادة التزامات التغطية المتبقية Liabilities of Remaining Coverage لعقود التأمين نتيجة الغاء التسويات بين أصول عقود إعادة التأمين المحتفظ بها والتزامات عقود التأمين المصدرة.
- 2- أفادت الدراسة التطبيقية على شركات التأمين محل الدراسة بوجود تأثير سلبي عند التحول لمعيار عقود التأمين IFRS17 على أرباح نشاط التأمين نتيجة تأجيل الاعتراف بجزء من هامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin نظير التغطية المتبقية لعقود التأمين السارية للفترات التالية.
- 3- أشارت الدراسة التطبيقية الى وجود تأثير سلبي غير معنوي لتطبيق متطلبات القياس والإفصاح في ضوء معيار IFRS17 على مؤشرات السيولة، حيث بلغ معامل الانحدار (-0.028) ومستوى معنوية (0.771). مما أدى إلى رفض الفرض الخاص بوجود تأثير معنوي للمعيار على مؤشرات السيولة.
- 4- اشارت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق متطلبات معيار IFRS17 على مؤشرات الربحية وذلك بمعامل انحدار (-0.034) ومستوى معنوية (0.016). مما أدى إلى قبول الفرض الخاص بوجود تأثير معنوي لتطبيق متطلبات معيار IFRS17 على مؤشرات الربحية.
- 5- أشارت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير إيجابي غير معنوي لتطبيق متطلبات معيار IFRS17 على مؤشرات النشاط بمعامل انحدار بلغ (0.015) ومستوى معنوية (0.764). مما أدى إلى رفض الفرض الخاص بوجود تأثير معنوي لتطبيق المعيار على مؤشرات النشاط وقبول الفرض البديل.
- 6- أشارت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة معنوية لتطبيق متطلبات معيار IFRS17 على مؤشرات الملاءة في شركات التأمين، وذلك بمعامل انحدار يبلغ (-0.237) ومستوى معنوية (0.010). مما أدى إلى قبول الفرض الخاص بوجود تأثير معنوي لتطبيق المعيار على مؤشرات الملاءة.
- 7- قدمت الدراسة التطبيقية أربعة نماذج انحدار رئيسية تعبر عن مدى تأثير تطبيق معيار IFRS17 على مؤشرات تقييم الأداء المالي في شركات التأمين محل الدراسة.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء أهمية الدور الذي تقوم به شركات التأمين في الاقتصاد كأحد المؤسسات المالية غير المصرفية واهتمام الجهات التنظيمية والإشرافية بالنهوض بإطار التقرير المالي لشركات التأمين، وفي إطار ما ورد بالدراسة النظرية والتطبيقية تتمثل أهم التوصيات فيما يلي:

أ- توصيات موجهة للجهات الرقابية والإشرافية:

1. ضرورة قيام الاتحاد المصري للتأمين والهيئة العامة للرقابة المالية بإعداد القائمين على تطبيق المعيار IFRS17 ومتابعة نتائج التطبيق من معدي التقارير المالية بشركات التأمين ومراقبي الحسابات وذلك لتلافي أخطاء التطبيق الأولى للمعيار.
 2. صياغة موازنة زمنية لشركات التأمين لتطبيق معيار IFRS17 بشكل اختياري وموازي للإطار المحاسبي الحالي تمهيدا للانتقال الكامل للمعيار في ٢٠٢٣ والاستفادة من فترة التطبيق الاختياري للتغلب على مشكلات التطبيق الأولى للمعيار.
 3. ضرورة إعداد برامج مراجعة فعالة لتلائم الحقبة الجديدة من المحاسبة عن عقود التأمين للكشف عن أخطاء التطبيق وثغرات المعيار حيث يعتمد المعيار بشكل كبير على الاجتهادات والاعتماد على بيانات السوق مما يفتح الباب للتلاعب والغش.
- ب- توصيات موجهة للإدارات العليا لشركات التأمين:
1. ضرورة بدء شركات التأمين بشكل فوري في التخطيط لتنفيذ المعيار IFRS17 والذي يتضمن التحليل الشامل لفجوة التوافق لتقييم تأثير ومدى الجهد المطلوب لتنفيذ المعيار.

قياس أثر تطبيق معيار IFRS17 على الأداء المالي لشركات التأمين "دراسة تطبيقية"

٢. العمل على بناء نموذج بيانات تأمين متكامل في منصة واحدة وأيضًا قواعد بيانات قوية لتوفير متطلبات إعداد تقارير وأدوات التحليل المتعددة.
 ٣. ضرورة الاستعانة بالاستشاريين حيث يعد ذلك حل فعال عند التعامل مع المتطلبات الجديدة، بالإضافة إلى شركات تصميم النظم لبناء وميكنة النظام المحاسبي، فيما يتم العمل على السياسات والمنهجيات من قبل الموظفين الداخليين.
 ٤. ضرورة الاستفادة من النظم الحالية وتحديثها لتجنب المزيد من الوقت والتكاليف، حيث يتم الاعتماد على البيانات والعمليات والأنظمة الموجودة، كما يمكن تحسين النظام الاكتواري الحالي لإنتاج حسابات CSM والبيانات والنتائج ذات العلاقة، بالإضافة إلى زيادة تحسين أنظمة التمويل الحالية وحلول تكنولوجيا المعلومات لتغطية متطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المحددة كما هو مطلوب في المعيار الجديد.
 ٥. ضرورة دمج المراجعين في مرحلة الأعداد للتطبيق لضمان معالجة الاستفسارات حول السياسات أو الأنظمة في الوقت المناسب.
 ٦. الاستفادة من تجربة تطبيق المعيار IFRS9 "الأدوات المالية" والذي تم تطبيقه على فترات التقارير التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨، حيث كانت البنوك لديها بعض المخاوف بشأن الأرقام الانتقالية، وهو ما يمكن الاستفادة منه حول بدء التشغيل الموازي للمعيار IFRS 17 والمعيار IFRS 4، حيث يضمن ذلك تحليل تأثير التغييرات وتحديد الأرقام الانتقالية في الوقت المناسب.
 ٧. ضرورة قيام شركات التأمين بإعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق المعيار من موارد بشرية ونظم محاسبية واكتوارية بالإضافة إلى تطوير مؤشرات مالية لتقييم الأداء تتلاءم مع معطيات معيار IFRS17 بخلاف المؤشرات الحالية والتي تستخدم في معظم الشركات لتقييم الأداء المالي.
 ٨. تأمين الموارد اللازمة وتنقيف القوى العاملة ومجلس الإدارة.
- ت- توصيات موجهة للأكاديميين:**
١. يوصي الباحث بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المحاسبية المتعلقة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على شركات تأمينات الحياة حيث يتمثل التأثير الأكبر للمعيار في تلك الشركات بسبب طول فترات التغطية لعقود التأمين فيها وتتجلى فيها أهمية وتأثير معدلات الخصم.
 ٢. ضرورة العمل على تضمين المناهج الدراسية المحاسبية في الجامعات المصرية لمحتوى معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 بكليات التجارة حتى يتم الربط بين الدراسة الأكاديمية والممارسة العملية بهدف مواكبة المستجدات في قطاع الخدمات المالية.
 ٣. ضرورة قيام الأكاديميين بحكم اطلاعهم على مستجدات الإصدارات المهنية والمحاسبية بعقد برامج ودورات تدريبية لمعدي التقارير المالية بشركات التأمين المصرية والمراجعين بتلك الشركات بشأن متطلبات تطبيق معيار IFRS17 كأحد أهم الإصدارات المحاسبية المتخصصة.

المراجع

مراجع عربية:

١. السرحان، عبدالاله عبد الله؛ الرقيبات، غازي عبد المجيد، "تقييم أداء شركات التأمين باستخدام نظام الإنذار المبكر: دراسة على شركات التأمين الأردنية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧"، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، ٢٠١٩، ص٦.
٢. الخولي، أسامة عبدالمنعم؛ الجندي، خالد محمد، "دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقدير الملاءة المالية بشركات التأمين المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السابع، العدد الحادي عشر، الجزء الأول، ٢٠٢١، ص١٦٣ - ١٧١.
٣. النجار، سامح محمد، "دراسة تحليلية لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على تطوير القياس والإفصاح المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية لشركات التأمين المصرية-دراسة اختبارية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ٢٠١٩، ص٤.
٤. جلول، عطية محمد، "نموذج كمي مقترح لتقييم الأداء المالي المباشر لشركات التأمين بالتطبيق على تأمين الممتلكات والمسئولية في سوق التأمين المصرية"، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٥، عدد ١، ٢٠١٥.
٥. شحاتة، محمد موسى، "دور تطبيق معيار عقود التأمين IFRS 17 في تفعيل العلاقة بين الملاءة المالية وربحية استثمارات شركات التأمين المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث، المجلد الثالث، ٢٠١٩، ص٨٠.
٦. شرفي، منصف، "دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منوري قسنطينة، مجلد ٣١، عدد ١، ٢٠٢٠.
٧. شيخي، بلال، "أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية II ومعيار IFRS4 المرحلة II على المحاسبة في شركات التأمين"، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية والإدارية، ٢٠١٧.
٨. نوفل، صبري، "تحليل الأداء المالي للشركات"، الاقتصاد والمحاسبة، نادي التجارة، عدد ٦٦٢، ٢٠١٦.
٩. التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٨.
١٠. الهيئة العامة للرقابة المالية، "الكتاب الإحصائي السنوي عن نشاط التأمين خلال العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧"، ٢٠١٧.
١١. الاتحاد المصري للتأمين، "تقييم الأداء المالي للشركات العاملة بقطاع التأمين"، العدد الأسبوعي رقم ١٢٧، https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1435
١٢. سلامة، ياسر، إصدار محاسبي تفاعلي: مرجحاً IFRS17، ٢٠١٧.

مراجع أجنبية:

1. Barua B, Barua S, Rana RH "Determining the financial performance of non-life insurers: static and dynamic panel evidence from an emerging economy", The Journal of Developing Areas, Volume 52, Number 3,, (2018).
2. Bashir, M., et.al, "analyzing and evaluation of financial performance for insurance companies study case trust insurance company", AL-Azhar University -Gaza, Business Faculty, 2015.
3. Beijering, Lennard, "Liquidity Risk Management for Insurers", Zanders, 2020, <https://zanders.eu/en/latest-insights/liquidity-risk-management-for-insurers/>
4. Coulter, Ben, "Risk adjustments for life insurers: Using a GI approach in a life insurance context", New Zealand Society of Actuaries 2016 conference, 2016.
5. Gupta, Ashwini, "Getting risk adjustment right in IFRS 17 (Part 1): Understanding different calculation methods", Modern risk and finance, 2021. <https://blogs.oracle.com/financialservices/post/getting-risk-adjustment-right-in-ifs-17-part-1-understanding-different-calculation-methods>
6. Hannibal, Cassandra, "Calculating the IFRS 17 Risk Adjustment", financial reporting and accounting, 2018.
7. Koc, Idil Ozlem, "Determining Factors in Financial Performance of Publicly Traded Insurance Companies at Istanbul Stock Exchange" , International Journal of Business and Social Science, Vol. 7, No. 11; November 2016.

8. Malmi, Teemu, "Performance measurement in banks and insurance companies", term paper, 2016.
9. MARQUES, TATIANA MARIA, "USE OF THE NP-APPROXIMATION TO DETERMINE THE RISK ADJUSTMENT UNDER IFRS 17 IN A NON-LIFE PORTFOLIO", MASTER ACTUARIAL SCIENCE, 2020
10. Mukherjee, Tutun; Gorai, Pinki; Sen, Som Sankar, " Financial performance analysis of GIC Re", Vilakshan - XIMB Journal of Management, Vol. 17 No. 1/2, 2020
11. Njegomir, J. ;Rihter, V.; " The Role and Importance of Insurance of Business and Supply Chain Interruptions", Management, 2016.
12. Shahid, Zubair Ali; Jahanzeb, Agha;, Iqbal, Athar; Nabi, Agha Amad, "The Performance Evaluation of Life Insurance Companies of Pakistan", Education and Information Management, Volume XI Number 03, 2017.
13. Sharma, Abhijit ; Jadi, Diara Md; Ward, Damian, " Analyzing the determinants of financial performance for UK insurance companies using financial strength ratings information", Economic Change and Restructuring, 2020. <https://doi.org/10.1007/s10644-019-09260-w>
14. WANGUI, KINYANJUI PAULINE, " ANALYSIS OF KEY FINANCIAL RATIOS ON PERFORMANCE OF GENERAL INSURANCE BUSINESS IN KENYA", , SCHOOL OF BUSINESS, GREYSA UNIVERSITY, 2020.
15. Widing, Bjorn; Jansen, Jimmy, "Valuation practices of IFRS 17", Degree project in mathematics, KTH Royal institute of technology, 2018.
16. KPMG International, "Can you see clearly now? Analysts' views on IFRS 17 and the insurance reporting landscape", 2018, kpmg.com/insurancechange.
17. Canadian institute of actuaries, "IFRS 17 Risk Adjustment for Non-Financial Risk for Property and Casualty Insurance Contracts", Committee on Property and Casualty Insurance Financial Reporting, 2020
18. MOODY'S Analytics, " IFRS 17 Implementation: Best Practices and Opportunities " 2019.